

من تراثنا في علم النحو

الموضح المبين رأفاء السنون

تأليف

محمد بن محمد بن أبي الظف العشائر

المتوفى سنة ٩٢٨ هـ

تحقيق ودراسة

دكتور

محمد عامر أحمد حسن

جامعة المنيا - كلية الدراسات العربية

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



من تراثنا في علم النحو

الموضع المبين رأفأتم السوين

تأليف

محمد بن محمد بن أبي اللطف العثماين

المتوفى سنة ٩٢٨ هـ

تحقيق ودراسة

دكتور

محمد عامر أحمد حسن

جامعة المنيا - كلية الدراسات العربية

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

القسم الأول

قسم الدراسة

مقدمة

عرفت هذا الكتاب وصاحبه حينما كتت أعد رسالتي النيل درجة الدكتوراه ، فكدت أجمع ما استطيع جمعه من مصنفات حروف المعانى منذ نسأة النحو الى القرن الثالث الهجرى ووحدت مصنفات كثيرة قمت بـإلتقاء الموضوع عليها فى اقتضاب . وكان من بين تلك المصنفات كتاب « الموضع المبden القسمان التنوين » تحدثت عنه فى إيجاز ، ولم ينجاور حديثى عنه وربقات قليلة . ولم أعرف وقتها الا نسخة واحدة استطعت ان النقط منها الم موضوعات البارزة وأتحدث عنها .

وشاءت الأقدار بعد نيلى درجة الدكتوراه بسنوات ان تقع فى يدى نسخة ثانية ، ثم ثالثة فوجدتنى أمام عمل متكامل يستحق دراسة مستفيضة ، فعزمت على تحقيق هذا الكتاب . والذى دفعنى الى تحقيقه أمور منها :

١ - أن هذا الكتاب لم يعرفه الدارسون لظاهره التنوين فى اللغة العربية كما سنعرف ان شاء الله .

٢ - حديثى عن هذا الكتاب عند عرض مصنفات حروف المعانى فى رسالتي كان مقتضاها وصفت فيه الكتاب وصفا سريعا لا يكاد يتجاوز العنوانين البارزة . وشتان بين وصف سريع وتحقيق متكامل للنص ، فدراساتى لكم كبير من كتب حروف المعانى المخطوطة لا يمنعنى كما لا يمنع أحدا أن يقوم بتحقيقها وآخر اجها للدارسين فى صورة تامة للكتاب بكل محتوياته .

٣ - هذا الكتاب - فيما أعلم - أول مصنف يفرد فيه صاحبه الحديث عن التنوين . ورأيت أن بعض من كان لهم بحوث في هذا المجال

يقول : ان القدامى انحدروا مؤلفات لحرروف شتى الا حرف التنوين .
وظهور هذا الكتاب يبرز لدارسى اللغة العربية أن التنوين ليس بأقل
حظا من غيره من الحروف ، ولكنه حظى باهتمام اكبر ون慈悲
أوفى .

٤ - هذا وقد اتخذت من تحقيقى لهذا الكتاب فرصة اعرض فيها دراسات
لبعض الباحثين المعاصرین لهذه الظاهرة موازنا بينهم ، ثم قمت ببحوث
فى مسائل تتعلق بالتنوين ينبغي توضيحها أمام الدارسين .

أرجو من الله سبحانه وتعالى أن تكون قد أسمحت مع من أسهموا فى
دراسة ظاهرة من أبرز الظواهر في لغتنا الغالية .

دكتور

محمد عامر أحمد حسن

المؤلف

قال صاحب الضوء الاباع ، لأهل القرن التاسع المخلو رحمة الله :
محمد بن النسيخ أبي اللطف محمد بن منصور الحمسكي الأصل المقدسى
الشافعى سبط النقى أبي بكر القلقشندى ، والماضى أبوه . قدم القاهرة فأخذ
عنى نبيئا . وكذا استغل على ثم عاد وهو فهم نبيه (١) ولد سنة ٨٥٩
وتوفى سنة ٩٢٨ .

اسميه :

من النص السابق نفهم أن اسمه « محمد » وأسم والده « محمد »
و « أبو اللطف » كنية أبيه .

ولكن كتب على صفحة عنوان النسخة الأصلية التي كتبت في
عصره - أى المؤلف - ما نصه « جمع مولانا العالم العلامة ، الرحلة
الفهامة شيخ الاسلام ، ومقتى الأنعام ، الإمام الشمسي محمد بن محمد
ابن أبي اللطف العشار » وكتب على صفحة العنوان نسخة (ج) :
« تاليف الشيخ الإمام محمد بن محمد بن أبي اللطف المتدعى الشافعى »
فالنسخة الأولى الأصلية أسقطت النسب إلى بلده الذي عاش فيه وهو
« المقدس » وأسقطت النسب إلى مذهبها ، وهو أنه كان شافعى المذهب ،
وذلك أمور لا تجعلنا نشك في اسمه .

مولده ووفاته :

ولد المؤلف - كما ذكر صاحب الضوء - في سنة ٨٥٩ وتوفي سنة
٩٢٨ . وتاريخ وفاته مخالف للبيانات التي ذكرتها مكتبة الرياض في
النسخة (ج) فقد ذكرت أنه توفي سنة ٩٠٣ . وذكر صاحب الأسلام

(١) انظر الجزء التاسع ص ١٦٤ .

الزركلى ذكر أن أباه مات وهو حقل (١) ، وقال : من أهل القدس مولدا ووفاة ، وأصله من حصن كيما .

حياته العلمية :

تعلم بالقاهرة والقدس ، وهذا ما فهمناه من حديث أستاذه السخوى « صاحب الضسوء الام » فى ترجمته السابقة ، وهي : « قدم القاهرة فأخذ عنى شيئاً ، وكذا اشتغل على ، ثم عاد وهو فهم نبيه » .

شخصه وأسرته :

يبدو أن المؤلف رحمة الله ينحدر من أسرة طيبة من العلماء . فقد ذكر أن جسده كان شيخاً للإسلام (٢) ، وأن والده خال شيخ الإسلام (٣) ، والممؤلف نفسه كان شيخاً للإسلام كما هو موضح على النسخة الأصلية الذى قوبلت عليه ، وخطه عليها . وقد سبق -- ويسألي أضاً -- ذكر ذلك . وقد كان يفتياً وبعمل بالتدريس كما ذكر صاحب الأعلام نقلاً عن شذرات الذهب ١٦١/٨ ، والكتاكب المسائية ١٧/١ قال : « أذن له في الافتاء والتدريب » ، له « الموضح المبين لأقسام التنوين -- ح في النحو » (٤) وهو هذا الكتاب الذي شرفنا الله بالعمل على تحقيقه ونشره .

(١) الأعلام ٣٨٤/٧ .

(٢) انظر ص ٥٦ ، ٨٧

(٣) انظر ص ٥٦

(٤) الأعلام ٣٨٤/٧ .

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

النسخة الأولى :

رمزت لها بالحرف (٩) وهي نسخة كتبت في عصر المؤلف وقويلت عليه . وفي آخرها خطه . على صفحة العنوان ما يلى .

رسالة الموضح المبين لأقسام التنوين « جمع مولانا الشیخ الإمام ، العالم العلامة ، الرحلة الفهامة ، شیخ الاسلام ، مفتی الانام الامام الشعسى محمد بن محمد بن أبي الطاف العشائر عظم الله شأنه . ورفع قدره . وأعلى (١) شأن محمد والله .

تم قال على صفحة العنوان أيضاً : « بأخرها خط المؤلف » وفي نهاية النسخة في ذيل الصفحة الأخيرة ما نصه « قوبلت هذه السخة على مؤلمها كاتب الأئحة الفقير محمد بن أبي اللطف ، لطف الله به » وكتب أيضاً عليها « قوبلت حسب القوة والإمكان .. الفقير محمد بن محمد ابن عمران » ..

وكتب أيضا « حضرت المقابلة .. الفقير أحمد بن نصر » فكتبه
فى صفحة العنوان . « بآخرها خط المؤلف » بقصد العبارة
« قوبلت هذه النسخة على مؤلفها كاتب الاحرف محمد بن أبي اللطف
لطف الله به » فهذه العبارة بخط المؤلف ، وهى فى الواقع مخالفة للخط
الذى كتبت به هذه النسخة .

ويبدو أن الكاتب هو محمد بن محمد بن عمران، لأن عبارة « قوبلت حسب القوة والامكان » هي بالخط نفسه الذي كتبت به هذه النسخة .

(١) كتبت هكذا (أعلا) والكاتب يكتب حسب النطق فيكتب (كذلك) هكذا (كذلك) مخالفًا القواعد الإملائية المتبعة .

ولما كانت هذه النسخة مكتوبة في حياة المؤلف ، وقويلت عليه بل وعانيا خطه جعلتها الأصل في هذا التحقيق .

وهذه النسخة مكتوبة بخط نسخ جيد واضح وعدد صفحاتها ستون في كل صفحة ثلاثة عشر سطرا ، وفي كل سطر — في المتوسط — سنتكلمات . ولدينا على هذه النسخة تاريخ ، ولكن تاريخها لا ينطليع أن نعرفه بالتقريب ، فقد كتبت في نهاية القرن التاسع الهجري في عصر المؤلف ، أو في سنوات الربع الأول من القرن العاشر ، فهذه النسخة أسبق من أختها الآخرين ، فإذاً كتبت في القرن الحادى عشر ، والأخرى فيها ما يدل على أنها كتبت في وقت متاخر . وسيأتي الحديث عن ذلك . وهذه النسخة من مقتنيات مكتبة تيمور تحت رقم ٢٨٤ فهرس النحو .

النسخة الثانية :

يبدو أن كاتب هذه النسخة كان بجهل عنوان الكتاب ، بل ويبعدو أنه أنه كان يجهل المؤلف فالكتوب على صفحة العنوان « الواضح (٢) المدين لأقسام التنوين ، للشيخ الإمام العلامة » ولم يكتب اسم المؤلف وعليها اسم غير واضح ، والواضح منه (عبد محمد الغمرى الفرضى خادم القلم بالأزهر) وقد نفهم من ذلك أنه الكاتب . وعليها اسم مالك النسخة هكذا « فى ملك حسن الحرفى » عفا الله عنه .

وهي مكتوبة بخط جيد مطبوع بالشكل ، ولكن أخطاءها كثيرة ، وهذه النسخة ودعاة بمكتبة الأزهر رقم ٥٣١ مجاميع ، وهي تقع في ثلاثة وعشرين صفحة ، في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرا ، وفي كل سطر إحدى عشرة كلمة في المتوسط .

(٢) كلمة « الواضح » بدلا من الكلمة « الموضع » وهي مكتوبة هكذا — أيضا — عند ذكر اسم الكتاب انظر ص ٢٧

وهذه النسخة لا يعرف تاريخ كتابتها . وظني أنها سعد النسخة الأولى ، فجهل الكاتب بصحبة العنوان وبالمؤلف يقوى هذا الظن . وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ب) .

النـسـخـةـ الثـالـثـةـ :

هذه النسخة بمكتبة جامعة الرياض تحت رقم ٣٥٣٥ وببيانات المكتبة عليها ما يلى :

عنوان المخطوط : الموضع المبين لأقسام التنوين .

المؤلف : محمد بن محمد المنسى ت ٩٠٣ هـ .

تاريخ النسخ . القرن الحادى عشر .

عدد الأوراق . ١١ ق . المقاس ١٥٣ × ٢٠٥ سم .

ملاحظات : نسخة حسنة ، نافضة الآخر ، أوراقها منفرطة ، بها آثار رطوبة وتلويث ، بعض الكلمات بالحمرة .

وعنوان النسخة بخط كاتبها هكذا « الموضع المبين ، لأقسام التنوين . تأليف الشيخ الإمام الشمسي محمد بن محمد بن أبي الطف المنسى الشافعى . نفعنا الله به ، أمين » .

وعليها بعض الأشعار للصفدي ، وهى تتضمن ورقة واحدة من آخرها ، وقد ذكرت ذلك أثناء التحقيق . وقد بحثت عن تاريخ كتابتها كما هو وارد فى بيانات مكتبة جامعة الرياض فلم أجده (٣) ، ولست أدرى من أين عرف هذا التاريخ . وهذه النسخة واضحة الخط ، عرفت من خلاصاً أن اسم كاتبها يوسف ، فقد نظم أنواع التنوين على هامشها وكتب اسمه تحت النظم ، انظر من ٤٦ ، ٤٧ وقد أعاشرت كثراً على التحقيق ، ورمزت لها بالحرف (ح) .

(٣) هذا وقد رأيت من بيانات مكتبة الرياض أنه توفي سنة ٩٠٣ ، وذكر المترجمون أنه توفي سنة ١٩٢٨ . وقد سبق الحديث في ذلك .

منهج الكتاب

بدأ المصنف بمقدمة ذكر فيها انه جمع أقوال العلماء في التنوين ، فهذه الأقوال متفرقة في الكتب فأراد أن يفيد دارسي النحو يضمها في مصنفه هذا .

ثم بدأ ببيان العلاقة بين النون والتنوين مستخدماً في ذلك معرفته بعلم المنطق فذكر أن العلاقة بين النون والتنوين العموم والخصوص المطلق ، نصدق التنوين على كل ما صدق عليه النون ، وعدم صدق النون على ما صدق عليه التنوين ، فكل تنوين نون من غير عكس .

ثم ذكر المصنف خلافات العلماء في حد التنوين مناقشة إباهها مناقشة جيدة ، مصوّباً لقوله ومحظناً لأخر بالدليل .

ثم قسم التنوين إلى قسمين : قسم خاص بالأسماء وأخر مشترك بين الاسم والفعل والحرف . وحاول أن يجمع ما يمكن جمعه من أقوال الحالة في كل نوع من أنواع التنوين . وبذل في ذلك جهداً مشكورة تتضح حقيقته في عدد المراجع وعدد العلماء الذين ورد ذكرهم في هذا الكتاب .

ويتضح لنا من هذا العرض الموجز أن منهج الرجل منهج " سليم " يدل على عقلٍ ناضجٍ ، فهو لا يقل جودة عن مناهجنا المتبعة اليوم في بحوثنا .

مصادر الكتاب :

أولاً : أهم مصادره من كتب النحو :

المصادر التي استقى منها المؤلف في عمل كتابه هذا « الموضع المبين » كثيرة وهي :

- ١ - التصریح علی التوضیح للعلامة خالد الأزهري ، فهذا الكتاب بعد العمدة ، أو المصدر الأول الذى اعتمد عليه المصنف ، بل إنه كان ينقل منه نصوصاً برمتها إلى حد أدنى اعتمدت عليه كثيرة في بيان الكلمات الغامضة أثناء التحقيق . وكان المصنف رحمه الله أميناً معروفاً بما نقله من هذا الكتاب وغيره انظر - مثلاً - ص ٨٦ .
- ٢ - يلى كتاب « شرح التصریح علی التوضیح » كتاب « المغنی » لابن هشام ، فقد نقل منه نصوصاً أيضاً . فيقول : قاله ابن هشام في المغنی . انظر ص ٥٤ .
- ٣ - شرح تسواهد الألفية للعيّنى . لقد اعتمد المصنف على هذا الكتاب (١) عندما كان يتعرض لشرح الشاهد وينقل عنه نقلًا معترفاً - أبضاً - بهذا النقل ، انظر ص ٨١ .
- ٤ - شرح الأزهري للعلامة خالد الأزهري ، وذلك عندما ذكر تعريفه للتنوين ورده عليه ، انظر ص ٣٩ ، ٤٢ .
- ٥ - شرح الألفية للمرادي في تعريف التنوين أيضاً وهو مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان بالقاهرة انظر ص ٣٦ .
- ٦ - شرح الألفية لابن ناظمها انظر ص ٨٧ وهو منشور ، نشرته المكتبات الأزهرية بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد .
- ٧ - شرح الشيخ خالد على من من الجرومیة انظر ص ٤٢ .
- ٨ - شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشري انظر - مثلاً - ص ٥٤ وهو كتاب مشهور من شروح المفصل .

(١) اسمه المقاصد النحوية طبع على هامش خزانة الأدب طبعة الأميرية ولها مختصر مطبوع على هامش حاشية الصسبان على شرح الأشموني .

٩ - سرح الجزوئية لابن الخباز ، غير معروف ولعله من الكتب المفقودة .
أنظر ص ٤٥ .

١٠ - التحفة لابن مالك انظر ص . وقد يكون المصنف لم يستقر معلوماته
مباشرة من سرح الجزوئية لابن الخباز والتحفة لابن مالك وإنما
ذكرهما نقلًا عن ابن هشام في المغني . انظر المغني ص ٢٤ ، ٢٥ .

١١ - شرح المفصل لعبد الواحد بن خلف . ذكره بروكلمان في تاريخ
الأدب العربي ، ٢٢٦/٥ وذكر أن له نسخة بمكتبة الاسكوريا
انظر ص ٥٣ .

١٢ - سرح الكافية للرضى مطبوع ومشهور ، انظر ص ٤ .

١٣ - شرح الكافية لابن مالك ، انظر ص ٧٦ .

١٤ - اللمع الكاملية لابن المohl أحد شيوخ ابن هشام ، ولعله من
الكتب المفقودة . انظر ص ٧٦ ويبدو أن المؤلف ذكر شرح
الكافية لابن مالك واللمع الكاملية لعبد اللطيف بن المرحل في ساق
نقله عن التصريح ، ولم يرجع إليهما مباشرة ، انظر شرح النصربي
على التوضيح ص ٣٥ .

١٥ - حاشية ابن أبي القاسم السعدي على التوضيح ، ولعلها مفقودة
انظر ص ٧٧ .

١٦ - حاشية العلامة الشمرسي على التوضيح ، ولم أعرف شيئاً عنها
انظر ص ٣٩ ، ٨١ .

١٧ - شرح اللباب وكذلك شرح لب الألباب ، وكلاهما لجمال الدين
عبد الله بن محمد الحسيني وسمى شرح اللباب « العباب »

أتهه سنة ٧٣٥ . انظر مجموعة النسافية في فتي الصرف والخط الصفحة الأولى من الجزء الثاني طبعة عالم الكتب . بيروت . والمراد بالباب هو مصنف محمد بن محمد بن أحمد الاسفارائي و هو غير لباب العكبري ، ولباب الاسفارائي .

ثانياً : مصادره من كتب اللغة :

١ - القاموس للفيروزبادى انظر ص ٤٤ ، ٥٧ .

٢ - الصحاح الجوهري انظر ص ٤٤

ثالثاً : أهم مصادره من كتب الأدب :

١ - شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر بن الإبراري انظر ص ٦٨ وما بعدها .

٢ - شرح المعلقات العذير للخطيب التبريزى انظر ص ٦٨ وما بعدها .

دراسات في حرف النون والتنوين

لم أجد حرفا اهتم به العلماء - قدامى ومحدثون - مثل اهتمام حرف النون . اهتم به النحاة والمصريون والقراء وعلماء الأصوات وذلك لما فيه من خواص صوتية تميزه عن غيره من المحرف الآخر فهو من حروف الذلالة التي هي أسهل الحروف جميعا ؛ لأنها من اللسان ، أي طرفه ، كما أنه يتمتع مع اليم باستخدام الحجرة الأنفية التي تتردد فيها ذبذبات الصوت الخارج عند النطق بهذا الحرف في رأينا موسيقيا ، فالحجرة الأنفية تتشبه إلى حد بعيد حجرة آلة الموسيقية أو آلة العود . حرف النون سيد الحروف جميعا من الناحية ، فلا عجب اذا شعرنا بموسيقى عذبة عند انشاد القصائد الالبر من غيرها . ولعل القصائد النونية في السعر العربي لها الاكبر من النسур لهذا السبب . وكذلك نرى معظم فوحاصل الآيات القرآن الكريم تقوم على حرف النون . ولهذا السبب نرى القراء حديثهم في وصف حرف النون من حيث المخرج الصوتي لها ، وبيان ان حيت الإظهار ، او الإخفاء ، او الإدغام بفتنة ، او بغير غنة الى ذلك من الأحكام التي نراها في كتب القراءات .

ولكن الذي يعنيانا هنا ان نذكر من هذه الكتب بعض ما ظهر في السنوات الأخيرة .

فمن هذه الكتب كتاب للدكتور صبحي عبد الحمي محمد عبد عنوانه : **النون وأحوالها في لغة العرب** .

اراد المؤلف أن يجمع بين دفتين هذا الكتاب أحوال استخدامه في اللغة العربية فتحدث عن نون التنوين في الفصل الأول من الباب وذلك ما يهمنا ذكره في هذا المجال .

ذكر أن للتنوين أحد عشر نوعاً هي : تنوين التمكين والتنكير والغوص وال مقابلة والترنم والغالى والتناسب والضرورة والشدة والحكاية (١) وصاحب كتاب « الموضع المبين » ذكر للتنوين عشرة أنواع .

ولم يذكر تنوين التناسب كما سترى - إن شاء الله - متبوعاً في ذلك بعض النحاة المتسهورين كابن هنام في المغني (٢) فقد ذكرها عشراً ، ولم يذكر تنوين التناسب . وهو الذي يدخل غير المنصرف لتناسب مع غيره ، من ذلك قوله تعالى « سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا (٣) » في قراءة نافع وهشام وكقوله تعالى : « وَلَا يَغُوَّثَا وَيَعْوَقَا (٤) » في القراءة بتتوينهما (٥) للتناسب بينهما وبين المنسوب قبلهما في قوله تعالى « وَلَا تَذَرْنَ وَدَا وَلَا سَوَاعْ (٦) .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : « وَرِجْتُكَ مِنْ سَبَّا ، بِسَبَّا يَقِينْ (٧) فصرف سبباً لمناسبة نبا ، وكان أبو عمرو لا يصرف سبا . فيجعلها اسم للقبيلة . أما إذا كان المراد بكلمة « سبا » الحى فإنها تصرف ، ولا يكون علة تنوين سبا هو التناسب (٨) .

(١) النون وأحوالها في لغة العرب ص ١٩ .

(٢) المغني ٢٣/٢ ، ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) سورة الانسان آية ٤ .

(٤) سورة نوح آية ٢٣ .

(٥) الإتحاف نقاً عن « النون وأحوالها في لغة العرب » .

(٦) أقول : تنوين التناسب في « سواع » قد دخله التنوين ليناسب « ودا » ثم دخل التنوين في « يغوثاً » و « يعوقاً » لمناسبة ما قبلهما أيضاً ، فالاسم المتصوف من هذه الأعلام التي هي أسماء لاصنام هو « ود » ، وصرف الباقى للتناسب . هذا وأحب أن أشير إلى أن صاحب « النون وأحوالها أخطأ في ذكر الآية فقال : « و قالوا لا تذرن ودا » والصواب : « و قالوا لا تذرن آلهتكم ، ولا تذرن ودا » .

(٧) سورة النمل آية ٢٢ .

(٨) النون وأحوالها في لغة العرب ص ٦٢ .

وإذا كان صاحب (الموضع المبين) لم يذكر تنوين التناسيب فإن صاحب (النون وأحوالها في لغة العرب) لم يذكر أن ما أشتبه القوافي يكون مثلكاً في لحقوق التنوين كالفاصل في القرآن نحو قراءة أبي الديبار الأعرابي : **والفجرِ وَالوَتْرِ** ، إذا يسر . انظر من ٧٨ .

وعند الحديث عن تنوين الضرورة ذكر صاحب (النون وأحوالها) ما ذكره صاحب (الموضع المبين) (٩) ، ولكنه زاد مسألتين .

أولاً هما :

الخلاف في جواز صرف « أفعل التفضيل » فقد منع الكوفيون صرفه لللازمته « من » الدالة على المفضلة . أما البصريون فقد أجازوا صرفه كما لم يمنع تنوين « خيرا منه » و « شرا منه » ، وهما بوزن **أفعـل** في التقدير (١٠) .

الثانية :

أن الأخفش حكى أن لهجة عربية لبعض القبائل تصرف ما لا يتصرف مطلقاً في الاختيار . قال الأخفش : وكان هذه لغة السعراة ، لأنهم قد اضطروا إليها في التسعاير فجرت السنتهم على ذلك في الكلام » (١١) .

وهاتان المسألتان لم يذكرهما صاحب « الموضع المبين » . أقول وقد ثبت صاحب « الموضع المبين » قدماً ، كما ثبت صاحب « النون وأحوالها » حديثاً « ذكر » الخلاف بين الكوفيين والبصريين في منع المصرف للضرورة ، فقد أجازه الكوفيية محتاجين بقول الشاعر :

(٩) انظر سرح المقاصد النحوية للمرادي ص ٢٧ وما بعدها .

(١٠) النون وأحوالها ص ٦٥ .

(١١) النون وأحوالها ص ٦٥ ، ٦٦ عن همם المجموع ٣٧/١ والاتحاف ٤٢٩ .

ذبئْتُ أَنْ أَبَا قَابُوسَ أَوْعَدَتِي
وَلَا قَرَارٌ عَلَى زَارٍ مِنَ الْأَسَدِ

فقد منع « قابوس » من الصرف ، وهو من الأسماء المضروفة ، ولكن
البعريين لم يجيزوا منع المضروف للضرورة (١٢) .
موضع حذف التنوين :

هذا ولم يذكر صاحب « الموضح المبين » الموضع التي يحذف فيها
التنوين ، فقد اقتصر على ذكر أقسامه دون أحکامه ، شأنه في ذلك شأن
النحوة كابن هنمام في « المغني » وخالف الأزهري في « التصريح » وغيرهما
من النحوة القدامى ، ولكن الباحثين اليوم حيّما يتناولون ظاهرة التنوين
بالدراسة لا يقتصرُون على ذكر أقسامه ، ولكنهم يتناولونه من كل الجوانب .
من حيث صلته بالأبواب النحوية الأخرى ، وعلاقته بالجانب الصوبي
والصرفى ، وأحكامه من حيث الحذف ؟ ويذكرون أحکامه في القراءة من حيث
الإظهار والإخفاء والإدغام والقلب .. الخ .

ولم يذكر صاحب « الموضح المبين » كل هذا مع أنه كان يستطرد
كثيراً إذا رأى في استطراده ما يخدم الهدف . من ذلك استطراده في
حديث عن القافية ، دعاه إليه تنوين الترثيم والمغالى ، لأنهما يتعلقان
بالقوافي .

أقول : إذا كان صاحب « الموضح المبين » هكذا شأنه فقد
كان ننتظر منه أن يتحدث عن علاقة التنوين بالأبواب النحوية ، وعن
أحكامه . ولكنه لم يفعل . ولذلك فانتهى أميل إلى أن اذكر هنا في قسم
الدراسة مختصراً في موضع حذف التنوين .

أولاً : عند الوقف :

إذا كان الاسم المذون مختوماً بـتاء التأنيث مثل شجرة وعلامة وقائمة يحذف التنوين عند الوقف ، وتبديل القاء هاء . أما إذا كان غير مختوم بالباء فـان التنوين يـحـذـفـ فيـ حـالـةـ الرـفعـ وـالـجـرـ وـيـبـدـلـ الفـاءـ فيـ حـالـةـ النـصـبـ مثلـ : جاءـ رـجـلـ . وـعـطـفـتـ عـلـىـ رـجـلـ . وـهـذـهـ هـىـ اللـغـةـ السـائـدـةـ بـيـنـ الـعـرـبـ وـالـقـيـمـ وـيـجـبـ أنـ نـسـتـعـمـلـهاـ فـيـ لـفـتـنـاـ الـبـوـمـ . وـلـكـنـ لـهـجـةـ رـبـيـعـةـ تـقـيـفـ عـلـىـ الـمـنـصـوبـ بـحـذـفـ التـنـوـينـ أـيـضـاـ ، فـيـقـولـونـ : رـأـيـتـ رـجـلـ .

وهـنـاكـ لـهـجـةـ أـخـرىـ وـهـىـ لـازـدـ السـرـأـةـ تـقـفـ بـبـادـالـ التـنـوـينـ وـأـواـ بـعـدـ الـضـمـمـةـ وـيـاءـ بـعـدـ الـكـسـرـةـ فـيـقـولـونـ فـيـ الـوقفـ : هذاـ رـجـلـنـوـ وـعـطـفـتـ عـلـىـ رـجـلـىـ .

وـعـنـدـ الـوـقـفـ تـحـذـفـ بـيـاءـ الـمـقـصـورـ الـمـذـونـ فـيـ حـالـةـ الرـفعـ وـالـجـرـ فـتـقـولـ : هذاـ عـادـ ، وـذـلـكـ مـعـنـدـ ، وـتـقـولـ : اـقـتـدـيـتـ بـهـادـ ، وـاسـتـمـعـتـ لـهـنـدـ .

ويـسـتـوـىـ الـمـذـونـ تـنـوـينـ تـمـكـيـنـ كـمـاـ مـنـلتـ ، وـالـمـذـونـ تـنـوـينـ عـوـضـ مـثـلـ . مـرـتـ عـلـيـنـاـ لـيـالـ . وـسـهـرـنـاـ فـيـ لـيـالـ . ، إـلاـ أـنـ بـيـاءـ فـيـ الـمـصـرـوـفـ حـذـفـتـ للـتـلـصـنـ مـنـ الـتـقـاءـ السـاـكـنـيـنـ وـعـنـدـ الـوـقـفـ بـحـذـفـ التـنـوـينـ ، فـهـلـ تـرـدـ بـعـدـ مـوـجـبـ الـحـذـفـ وـهـوـ التـنـوـينـ ؟

لـاـ تـرـدـ ، لـأـنـ بـيـاءـ تـقـيـلـةـ ، وـالـوـقـفـ مـوـضـعـ اـسـتـرـاحـةـ . وـهـذـاـ عـلـىـ الـلـغـةـ الـأـجـودـ . وـيـجـوزـ أـنـ تـرـدـ عـلـىـ لـغـةـ . وـقـرـيـءـ عـلـىـ الـلـغـتـيـنـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : «ـ وـلـكـلـ قـوـمـ هـادـ » (١٣) وـ «ـ هـادـيـ » .

(١٣) الرعد آية ٧

وأما في حالة النصب فتبقى الياء وينقلب التنوين الفا في المتصوف فتقول : كنت تاضبا ، أما في غير المتصوف فترد الياء فحسب ، إذ ليس فيه تنوين ، خلا توجد المثلثة عده ، فتقول قضيتنا ليالي .

ثانياً : عند الإضافة :

التنوين متم للاسم والمضاف إليه متم للاسم قبله ، ولما كانت وظيفتهما واحدة حكم بعدم اجتماعها ولذلك يحذف التنوين عند الإضافة – لفظية كانت أو معنوية – فتقول في اللفظية هذا مكرم أبيه ، وفي المعنى : هذا شاعر النيل .

ثالثاً : عند دخول « ال » : (١٤)

فتقول : أكرمت الضيف . وعند الوقف على المقصوص المترن « بـ ال » فالآجود عدم حذف الباء فتقول : جاء المساعي ورأيت المساعي وأنت على المساعي . وتقول أعجبتني هذه المعانى . وفهمت المعانى وأعجبت بهذه المعانى . ويجوز حذف الياء في كل ذلك الا في حالة النصب .

رابعاً : عند شبہ الإضافة :

ذكر ذلك صاحب « النون وأحوالها » ومثل لذلك بتولهم : لا مال لسعاد اذا قدر الجار وال مجرور صفة والخبر مخدوفا متخددا مرجعه في ذلك « حاشية الصبان ٣٧/١ »

(١٤) تعبير صاحب « النون وأحوالها » ص ٧٨ « غير دقيق فقد قال : يحذف التنوين في مصاحبة الكلمة أداة التعريف سواء كانت معرفة مثل « الكتاب » أم زائدة مثل « وطببت النفس يا قيس عن عمرو » ، وكيف تكون أداة تعريف وهي زائدة ؟

خامسًا : في حالة العلم المذون الموصوف بابن :

مثل جاء محمدُ بنُ علَىٰ . ويشترط أن يكون متصلًا بابن ، وأن يكون « ابن » مضافاً إلى علم ، فإن فصل عنه مثل جاء محمدُ الْكَرِيمُ ابنَ علَىٰ ، أو أضيف لغير علَمٍ مثل جاء محمدُ بْنُ أَخْيَنَا ، دخلَه التنوين .

سادسًا : عند التقاء الساكنيين :

وعلى ذلك قراءة من قرأ « قل هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ » . بضم دال أحد دون شوين ، وقول الشاعر :

وَاللَّهُ كَوْ كَنْتَ لِهَذَا حَالَصَا
كَنْتَ عَبْدًا آِكْلَ الأَبَارِصَا

أقول : بعد النهاية حذف التنوين لالتقاء الساكنيين ضرورةً شعرية وبذكرهن الشاهد النحوي :

فَالْفِيتَهُ غَيْرَ مِسْتَعْبِ
وَلَا ذَاكَرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا

وهذا مذهب سيبويه (١٥) ، وبعضهم يرى أنه بحذف لالتقاء الساكنيين مطلقاً في لغة (١٦) .

سابعاً : عند الاتصال بالضمير في مثل ضاربك ومكرمك عند من قال :
إنه غيرُ مضاف .

(١٥) الكتاب ٨٥/١ بولاق وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور

ص ١٠٥ .
(١٦) حاشية الشنتمرى على الكتاب طبعة بولاق ٨٥/١

أقول : المدارى مبني على الضم فكذلك كان فيه التنوين تم حذفه .
ومعلوم أن المبني لا تنوين فيه . وسيأتي لذلك ذكر في قسم التحقيق
ص ٦٧ .

ذكر هذه الموضع التسع صاحب « النسوان وأحوالها » ولكننى أوردتها باختصار ملقاً عليها ، ومضيفاً عليها ما استحق الإضافة .

رسالتان في ظاهرة التزوين

ومن الجهود الحديثة في هذا المجال رسالتان جامعيتان، تحت عنوان واحد هو «ظاهرة التئوين في اللغة العربية».

رسالة الأولى :

في الباب الأول درس فيه ظاهرة التنوين دراسة عامة وذلك في ثلاثة فصول ذكر في الأول تعريف التنوين وأنواعه .

وفي الشأنى تحدث عن علاقة التنوين يعلم الأصوات .

والتالي عالج فيه القنوات ورسم الكلمات .

وجعل الباب الثاني للحديث عن الوظيفة النحوية للتزوين في فصلين :

الاول : وظيفة التنوين في المدنات والمعربات .

والثالث: ما جاء على صورة التنوين وأدبي وظائف غير وظائفه .

وأما الباب الثالث فكان في الحديث عن علاقة التذويين بالآبواب
النجمية : وذلك في فصلين :

الأول : في الأبواب النحاسية التي يدخلها التلاميذ ل المؤشر في غدرها .

والثاني : عقده للاسم الذي لا ينصرف .

ونذكر جميع أنواع التنوين الأحد عشر . وقد أعتبرني في هذا البحث انه لما تحدث عن تنوين المقابلة استحسن الرأي القائل بأن تنوين المقابلة في نحو « مسلمات » تنوين تمكين ، وهو رأى « التَّرْبِيعِ » وذلك أنه لم يقبل القول بأن التنوين في جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم . فقال : « وارى أن نظرية المقابلة التي ذكرها النحاة افتراض لا مبرر له ، فلماذا يحتم وجود تنوين في صيغة جمع المؤنث السالم لوجود نون في جمع المذكر السالم ؟ ثم لماذا نوسط جمع المذكر السالم هنا ؟ فلا نقول بأن التنوين في جمع المؤنث مقابلة التنوين في المفرد ؟ فإذا كانت الإجابة على السؤال الآخر بأن مفرد جمع المؤنث لا يوجد فيه تنوين في أغلب الأحوال حتى يمكن مقاربته بالتنوين الموجود في جمعه فكيف نفسر الأسم الممنوع من التنوين نحو أحمد ، فإنها لا تنوين فيها ، ولكنها مع ذلك تجمع على « أحmedون » . فلماذا تقابل هذه النون — إذن — إذا كان المفرد لا يقبل التنوين » (١))

وانتهى بـ تـ نـ المـ قـابـلـهـ لاـ سـبـبـ لـهـ إـلاـ النـطقـ الـعـربـيـ .ـ وـتـكـ لـفـتـةـ اـعـجـبـتـيـ مـنـ الـبـاحـثـ إـلاـ أـنـهـ أـخـطـأـ فـيـ اـسـتـدـالـلـهـ الـذـىـ بـداـ مـنـطـقـيـاـ ،ـ وـلـكـهـ فـاسـدـ ،ـ فـقـدـ وـهـمـ أـنـ جـمـعـ «ـ أـحـمـدـ »ـ الـفـلـامـ الـعـرـفـةـ هـوـ «ـ أـحـمـدـونـ »ـ .ـ

ولكن الواقع أن الجمع «أحمدون» مفرد «أحمد» النكرة ،
وغاب عن ذهنه أن العلم إذا ^{تثنى} أو ^{جمع} صار نكرة ، فالمفرد هنا
قابل للثنين فصارت النون في الجمع مقابلة للثنين في الاسم المفترض
فأصبح استدلالة باطلة .

^{١١}) ظاهرة التنوين للجهاوي ص ٩٦ .

هذا ولم يقتصر النحاة على ذكر المقابلة بين التنوين والذئن فـى الجمـعـين ، وإنما قالوا - أيضا - : إن الكسرة فى حالـتـى نـصـبـ وـجـرـ جـمـعـ المؤـذـنـ السـالـامـ تـقـابـلـ الـبـاءـ فىـ حـالـتـى نـصـبـ وـجـرـ جـمـعـ المـذـكـرـ السـالـامـ .

وأقول : أعجبنى رأيه ، لأنـى أرى أنـ هذهـ المـقـاـبـلـةـ الـتـىـ بـتـحـدـثـ عـنـهـاـ النـحـاـةـ ضـرـبـ "ـ مـنـ الـافـتـراـضـ يـجـهـدـ الدـارـسـيـنـ لـلـنـحـوـ "ـ نـعـمـ : إنـ هـذـاـ الـكـلـامـ الـمـنـطـقـىـ ، وـذـكـرـ الـعـلـلـ فـيـهـ مـاـ 'ـيـنـبـتـهـ'ـ الـعـقـلـ الـىـ أـنـ لـفـتـنـاـ فـلـسـفـهـ تـقـومـ عـلـيـهـاـ . وـأـنـهـاـ لـاـ تـقـومـ عـلـىـ الـعـشـوـائـبـ ، بـلـ لـهـاـ أـسـسـ وـمـعـايـرـ مـنـطـقـيـةـ تـضـبـطـهـاـ . وـلـكـنـ النـفـعـ الـمـرـجـوـ مـنـ جـعـلـ الـلـغـةـ تـحـتـ سـيـطـرـةـ الـمـنـطـقـ قـلـيلـ ، وـالـخـرـرـ الـذـىـ يـعـودـ عـلـىـ دـرـاسـتـهـ بـسـبـبـ ذـلـكـ كـثـيرـ .

الرسـالـةـ الثـانـيـةـ :

أما الرـسـالـةـ الـأـخـرـىـ الـتـىـ تـقـعـ تـحـتـ العـنـوانـ نـفـسـهـ «ـ ظـاهـرـةـ التـنـوـينـ فـىـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ »ـ فـهـىـ مـنـ عـمـلـ أـحـمـدـ عـبـدـ العـزـيزـ عـمـرـ نـالـ بـهـاـ درـجـةـ الـمـاجـسـتـيرـ أـيـضاـ بـكـلـيـةـ الـكـادـابـ جـامـعـةـ الـاسـكـنـدرـيـةـ سـنـةـ ١٩٧٨ـ بـعـدـ رـسـالـةـ الـجـهـاوـىـ (٢)ـ ، وـلـمـ بـشـرـ إـلـىـ أـنـهـ سـبـقـ إـلـىـ مـوـضـوـعـ رسـالـتـهـ ، فـقـالـ فـيـ الـمـقـدـمـةـ : «ـ وـبـعـدـ ، فـإـنـهـ لـفـتـنـاـ أـنـاـ لـمـ بـجـدـ لـأـحـدـ مـنـ الـأـوـلـيـنـ - عـلـىـ مـاـ كـانـ مـنـ وـلـعـبـمـ بـالـتـأـلـفـ فـيـ أـيـ «ـيـءـ »ـ مـؤـلـفـاـ فـيـ التـنـوـينـ ، وـوـجـدـنـاـهـ تـحـفـوـاـ بـحـرـوفـ ، غـيـرـهـ فـأـهـرـدـوـاـ فـيـهـاـ أـعـمـالـاـ عـلـمـيـةـ وـالـتـنـوـينـ فـىـ كـلـ حـالـ ، وـبـأـيـ حـجـةـ أـهـمـ مـنـهـاـ ، وـأـوـتـقـ بـأـبـوـابـ الـنـحـوـ وـالـصـرـنـ ، عـرـوـةـ فـتـخـذـتـهـاـ 'ـنـهـزـةـ لـكـتابـةـ بـحـثـ فـيـهـ »ـ .

وـمـنـ هـنـاـ نـعـرـفـ أـنـهـ لـمـ يـعـرـفـ شـيـئـاـ عـنـ رـسـالـةـ الـجـهـاوـىـ كـمـاـ أـنـ الـبـاحـثـيـنـ الـجـهـاوـىـ وـأـحـمـدـ عـبـدـ العـزـيزـ لـمـ يـعـرـفـ شـيـئـاـ عـنـ هـذـاـ الـمـؤـلـفـ «ـ الـمـوـضـحـ الـمـبـيـنـ فـيـ أـقـسـامـ التـنـوـينـ »ـ .

(٢) طـبـعـتـ رـسـالـةـ الـجـهـاوـىـ بـعـدـ ذـلـكـ سـنـةـ ١٩٨٢ـ مـ .

ومنهج رسالته يقع في بابين : الأول منها في خمسة فصول :

الفصل الأول :

في أقسام التنوين : وجعلها أحد عشر كما فعل صاحب « النون » .

الثاني :

جعله لدواعي حذف التنوين :

ولكن تلك الدواعي تختلف زيادة ونقصا عن الدواعي التي سبق أن عرضتها بالاختصار والتتعليق عن كتاب « النون وأحوالها » فقط ذكر تسعة . وذكرها صاحب هذه الرسالة أحمد عبد العزيز اثنى عشر هي :

(١) اقتران الاسم بـ « ال » .

(٢) الإضافة .

(٣) اتصال الضمير بعامله .

(٤) الوقت .

(٥) دخول « لا » .

(٦) النسداء .

(٧) العلم الموصوف بابن .

(٨) للضرورة .

(٩) تباه تنوين الملون بغير الملون .

(١٠) الفصل .

(١١) الإدغام .

(١٢) التخفيف .

وتندو من الموازنة أن أحمد عبد العزيز زاد « حذف التنوين » كتابة للإدغام مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم « إن الله حرم عليكم حقوق الأمهات ووأد البنات . ومنعَ وَهَاتِ فذكر أن التنوين حذف من « منعاً وَهَاتِ » فحذف الألف من « منعاً » وتكتب هكذا « ومنعَ وَهَاتِ » . « وحذف التنوين لدخول لا » مثل لا رجل في الدار . وحذف التنوين من المنون لبسجه بغير المنون . مثل قول الشاعر .

يَهْدُو ثَمَانِيَ مُولَّعًا يُلْقَا حَهَا

حتى هممن يَرْيَفْسَهُ الْأَرْتَاجُ

فحذف التنوين من « ثمانى » المنون لتشبهه بغير المنون وهو الجمجم الذي على صيغة « مفاعل » . ولكن الأكثر في استخدام « ثمان » أن تكون منونة . وسائل فيها ما يقال في « قاض » : رأيت قاضيا وثمانيا بن السعادة . و « حذف التنوين للفصل » مثل : لا أبا لك .

و « حذف التنوين للتخفيف » مثل سلام علىكم . بدون تنوين « سلام »

فيذه خمسة دواعي لحذف التنوين لم يذكرها صاحب « النسون وأحوالها » هذا ولم يذكر أحمد عبد العزيز في رسالته هذه حذف المتنوين لتشبيه الاسم بالضاف .

ولم يذكر حذف التنوين للالقاء الساكنين .

ومما سبق نفهم أن أسباب حذف التنوين أربعة عشر نوعا اتفق الباحثان في سبع وخالفوا - زيادة ونقصا - في سبع ، ذكر الدكتور صبحى عبد الحميد صاحب « النسون وأحوالها » اثنين لم يذكرهما أحمد عبد العزيز ، وذكر هذا الأخير خمسا لم يذكرهما الدكتور صبحى عبد الحميد .

وفي الفصل الثالث : تحدث عن المنسوع من المصرف ذكر علل المنع .

وفي الرابع : تناول فيه صوت النون وأحكامه .

وفي الخامس : تحدث عن رسم التنوين وفرق بين نون التنوين ونون التوكيد الخففة في الكتابة . وقد تحدثنا عن ذلك بالتفصيل في قسم التحقيق ، وأفردنا لذلك بحثا في هامش ص

وأما الباب الثاني فتحدث فيه عن التنوين في ضوء علم اللغة الحديث . وجعله في فصلين : تناول في الأول منها الحسدية عن المستوى الصوتي للتنوين والثاني عن المستوى الصرفي والنحوى له .

موازنة بين الرسائلتين :

ما أكثر الرسائل الجامعية التي تقع تحت موضوع واحد . وقد كان يدور بخليدي أن أقوم ببحث موازن فيه بين تلك الرسائل ، إنصافاً للعاملين المجتهدين ، وكشفاً للمتطفين ، الذين يعيشون عيالاً على الآخرين . فوجئتني أذاج ببنفسى في محيط متلاطم الأمواج ، ولا أدرى ، هل سطا اللاحق على السابق في العمل الواحد فأنصف السابق ؟ أو أن ذلك من توارد الخواطر ؟ ومن هنا كان الحكم في هذا المجال صعباً ، فقد أقع في ظلم الأبراء ، فانصرفت عن هذا العمل تاركاً الأمر لرب الناس متمثلاً بقول الشاعر :

و لا تقفَ ذلاتِ العبادِ تعددها
كائستَ على هذا الورى يمسيطُ

إن بحوث المحدثين مستقاةً من أعمال السابقين ، وما دامت الموارد أمام الجميع واحدة فلن تستطيع - على وجه الدقة - أن تفهم أحدها سطا على عمل أخيه ، اللهم إلا في حدود ضيق .

وليس لى بعد ذلك إلا أن أقول : إن الرسالتين يختلفان في المنهج كما رأينا ، ولكن بينهما لقاء في موضوعات شتى ، وفي كثير من المراجع ، وذلك أمر طبيعي ، فالآفكار تلتقي كثيرا إذا كانت ندور حول موضوع واحد .

قيمة الكتاب (الموضح المبين) :

بعد أن طفنا قليلا على أعمال بعض المحدثين ظهرت لنا جوانب القصور في هذا الكتاب ذكر منها :

أولا : ترك المصنف شمسينا ما كان ينبغي أن يتركه ، لأنه في لب موضوعه ، ترك قسما من أقسام التنوين ، وهو تنوين التناسب - وقد تحدثت عنه آنفا - (٣) وما كان ينبغي أن يفوته ذكره ، وقلت : إن الذي أوقعه في ذلك اتباع بعض مشاهير النحوة كابن هشام فقد ذكروا لأقسام التنوين عشرا (٤) .

ثانيا : لم يتحدث بالتفصيل عن كتابة نون التنوين والفرق بينهما وبين كتابة نون التوكيد الخفيفة ، وخلاف العلماء في ذلك \pm الأمر الذي دعاني إلى عمل بحث في هامش ص ٤٢ أسد به هذه النغرة .

كما أنه لم يذكر العلة في إبدال التنوين ألفا بعد الفتحة . والعلة في ذلك أن التنوين يشبه الألف من حيث أن اللين في الألف تقاربه الغنة في التنوين فأبدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة وهذا تعليل ذكره الشيخ خالد في شرحه (التصریح على التوضیح ٢٣٨/٢) . ولم يذكر ذلك المصنف مع أن سرّح الشيخ خالد هذا كان عمدته .

(٣) انظر ص ١٩ .

(٤) عند حذف تمييز المععدد في الآحاد يجوز إلى العدد التذكير والتائيث ، انظر كتاب تديم التذكير في التائيث والتذكير للجعبري .

كما أنه لم يذكر العلة في عدم قلب التقوين وأوا صد المضمة ،
وبياء بعد الكسرة ، وقد ذكر صاحب التصريح العلة في ذلك (٢٣٨ / ٢)
فتقال : « إن الواو والبياء حرفان ثقيلان في أنفسهما ، وإذا اجتمعت الضمة
مع الواو والكسرة مع البياء زاد الثقل بخلاف الآلف فلم يكن معهـا
ثقل فتركوها » .

ثالثاً : عندما تحدث عن تنوين الضرورة لم يذكر الخلاف بين الكوفيين والبصريين في جواز صرف «أفعل التفضيل» للضرورة ، وقد سبق أن وضحت ذلك ، كما وضحت الخلاف في جواز منع المتصوف للضرورة (٥) .

أقول : ومع ذلك فقد بعد هذا الكتاب أول مصنف أفرد الحديث عن التنوين ، فجمع فيه أقوال النحاة وخلافاتهم المترفة في كتب النحو . فكان المصنف صادها إلى حد كبير في قوله : « جمعت ما تفرق من أقسام التنوين التي لم يجمع ببيانها استيفاء أحد من المصنفين ، ولم توجد مجموعة على الحد المطلوب في كتب أحد من المقدمين والتأخرين » (٦) .

^(٥) انظر ص ١٨ ، ١٩ .

٦) مقدمة الرسالة .

نونية الكتاب :

سبق أن تحدثت عن النسخة الأصل ، وقلت : إنها كتبت في حياة المؤلف ، وقوبلت عليه ، وفي نهايتها خمله . فقد كتب ما نصه : « قوبلت هذه على مؤلفها كاتب الأحرف محمد بن أبي اللطف لطف الله به ». وفي ذلك ما يكفي برهانا على أن هذا الكتاب لصاحبه .

جهدى في تحقيق الكتاب :

أولاً : وضفت لهذا الكتاب من العنوانات ما يوضحه ويفصّل معالمه وموضوعات أمام الدارسين . كما أن علامات الترقيم من وضعى . ومعروف أن أصحاب الكتب التقديمة كانوا - يهملون - عادة - ما يعين على القراءة الصحيحة من علامات الترقيم .

ثانياً : حَرَجَتْ ما ورد فيه من آيات وأشعار وأرجاز .

ثالثاً : حاولت أن أرجع القوال العلماء من النهاة إلى مصادرها الأولى ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، وأناقش رأى العالم مع واقع كتابه ان كان موجوداً بين أيدينا اليوم ، كما فعلت حين أردت أن استوثق من رأى الأخشن القائل بأن تنوين المعوذن في « اذ » تنوين تمكين فرأيته كذلك في كتابه « معانى القرآن » انظر ص ٥٨ في التحقيق .

وكما حاولت أن استوثق من رأيه في تنوين نحو « جوار » فقد ذكر له النهاة أنه يجعله تنوين تمكين أيضاً . فرجعت إلى كتابه « معانى القرآن » ، فرأيته يقول قوله يخالف ما نقله عنه النهاة ، وقلت : لعلهم نقلوا رأيه هذا من كتاب له آخر . انظر ص ٥٩ ، ٦٠ في التحقيق .

وكما فعلت في الاستباق من رأى المبرد الذي يرى أن التنوين في نحو « جوار » عوض عن حركة الباء ووجدت رأيه في المقتضب مخالفًا لما نقله عنه النهاة . انظر ص ٥٩ ، ٦٠ في التحقيق .

ولكن ورد في كتاب الزجاج « ما ينصرف وما لا ينصرف من ١١٢ » رأى محمد بن زيد ، أى المبرد أن حذف الياء عوض عن الحركة .

وإن لم أستطع أن أسنويق من صحة الرأى بالرجوع إلى أعمال صاحبه اكتفيت بما هي العادة بنقل النها عنده عبر العصور .

رابعا : حاولت أن أقوم النص على النسخ الثلاثة المذكورة ، بل وحاولت أحيانا أن أقومه من الكتب التي نقل عنها المؤلف نقا نصيا . ولا سيما « شرح التصريح على التوضيح » لخالد الأزهري .

خامسا : قمت بترجمات مختصرة لأصحاب الآراء من العلماء الذين ورد ذكرهم في الكتاب .

سادسا : زينت الكتاب بصور للصفحات الأولى من النسخ الثلاث المعتمدة في التحقيق . وصورة للصفحة الأخيرة من النسخة الأصل وفي ذلك -- أيضا -- شهادة على صدق ما أقول .

بحوث في مسائل التنوين

قمت في هذا الكتاب ببحوث صغيرة لتوضيح بعض مسائل التنوين ،
من هذه البحوث :

- ١ - بحث في الفرق بين كتابة نون التنوين ونون التوكيد الخفيف
انظر ص ٤٢ .
- ٢ - بحث في حكم التنوين في كلمات يلزم اضافتها بعد قطعها عن
الإضافة انظر ص ٦٤ ، ٦٥ .
- ٣ - بحث في علة دخول التنوين على الأسماء ص ٥١ ، ٥٢ .
- ٤ - بحث في رأي الأخفش في تنوين العوض عن الحرف وظهور
الخلاف بين ما قاله في كتاب (معانى القرآن) وما ذكره النحاء
عنه في هذه المسألة انظر ص ٥٩ ، ٦٠ .
- ٥ - رأي في تنوين العلم المنوع من الصرف إذا نكر ص ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ .

القسم الثاني

قسم التحقيق

(مقدمة المصنف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِيرٍ (١)

حمدًا لمن رفع درجات التمكين ، للخلاصة من عباده ، ونصب للتوضيح قواعد الدين من عرفة بعد التذكير بمراده ، وندب لخوض حجج المبطلين من جرم مقابلة أوامرها بانتقاده ، وصلة (٢) وسلاما على سيدنا محمد الموضح لمناهج سداده ، وعلى الله وأصحابه الذين رضوا من العرض الفانى بالمعوض (٣) النفين من أرفاده ، ما تزعم الفسالى فى الحنين بإنشاده .

وبعد ، فلما رأيت همة بعض الإخوان النبلاء ، والأعيان الفضلاء من يتبعن إسعافه بماموله ، ترغيبا له في تحري (٤) العلم وتحصيله متطلعة إلى جمع ما تفرق من أقسام التنوين التي لم يسمح ببيانها استثناء (٥/٢) أحد من المصنفين ، ولم توجد مجموعة على الوجه المطلوب في كتاب أحد من المتقدمين والمتاخرين ، بل ذهب شماتطيط (٥) وانتظمت في سلك التفريط (٦) ، سارعت إلى ذلك طلبا للثواب ، وترغيبا للطلاب ، معتبرا على الله الكريم في التوفيق للصواب . وسميت الموضع (٧) المبين لأقسام التنوين .

وقبيل الشروع في المقصود أمهد مقدمة تنفع في بيان ذلك ، ونسبة من النون إن شاء الله تعالى . فما قول :

(١) في (ب) (يا كريم وأعن على التمام) وفي نسخة (ج) بدأ بقوله حمدًا بعد البسمة .

(٢) في (ب) « وصلة » بالباء المفتوحة .

(٣) في (ب) بالعرض بالراء .

(٤) في (ب) ، (ج) تحرير .

(٥) شماتطيط : متفرقة وهو جمع لا واحد له .

(٦) في (أ) التفريط في الهمائش .

(٧) في (ب) الواضح وهي النسخة المودعة بمكتبة الأزهر وعنوانها كذلك . وقد سبق توضيح ذلك في ص ١٠ .

الشيتان إما متبابيان أو متساويان ، أو بينهما عموم وخصوص
مطلق ، أو عموم وخصوص من وجه .

فالتبابيان هما الشيتان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على
ما صدق (٨) عليه الآخر كالحيوان والجماد (٢/ب) والمتساويان هما
الشيتان اللذان يصدق كل (واحد) (٩) منها على ما صدق عليه
الآخر ، كالإنسان والناطق ، واللذان بينهما عموم وخصوص مطلق هما
الشيتان اللذان يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر دون
العكس كالحيوان والإنسان ، واللذان بينهما عموم وخصوص من وجه
هما الشيتان اللذان يجتمعان في صورة ويفترقان في صورتين (١٠)
كالحيوان والأبيض .

الفرق بين النون والتنوين :

إذا تقرر هذا فاعلم أن التنوين في الأصل مصدر نون ، أى أدخلت
نونا ، ثم غلب وصار اسمًا لحرف مخصوص وهو النون المقيدة
بما سيأتي في تعريفه . وقد أجمع على حرفيته . نم بينه وبين النون
المطلقة العموم والخصوص المطلق لصدق التنوين على كل ما صدق عليه
النون ، (١/٣) وعدم صدق النون على ما صدق عليه التنوين ، فكل تنوين
نون من غير عكس .

(٨) في (ب) ما يصدق بصيغة المضارع .

(٩) ما بين التوسدين ساقط من (أ) .

(١٠) صورة لكل واحد منها يختص بها عن الآخر .

(تعريف التقوين)

وأخذت تعبير أهل الاصطلاح في تعريفه ، فعرفه المرادي (١١) في شرح الألفية تبعاً لابن المصنف (١٢) كغيره بأنه اسم للنون الساكنة التي تلحق الآخر لفظاً ، وتسقط خطأ (١٣) .

وقال سيخ مشايخنا العلامة الشمسي الاتصاري خال شيخ الإسلام والدي تغمدهما الله (تعالى) (١٤) برضوانه : هو اسم للنون الساكنة الزائدة اللاحقة آخر الاسم لفظاً لا خطأ ، تفصله عمّا بعده لغير توكيده . انتهي .

ولا بحسن في مقام تعريفه ما قال العلامة خالد الأزهري (١٥) رحمه الله في شرح مقدمته الأزهرية من أنه نون ساكنة تلحق الآخر ، تثبت وصلاً غالباً فيهن (١٦) وتحذف خطأ ووقفاً (١٧) ، حيث قيد بالغالب ، إذ

(١١) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادي المصري المولد ، له من الكتب شرح التسهيل ، وشرح الألفية وهو « توضيح مقاصد الألفية » توفي سنة ٧٤٩ هـ . انظر (البغية ص ٢٢٦) ، وانظر كتاب (المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية) للدكتور على عبود الشاهي .

(١٢) بقصد بابن المصنف محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطائي . اخذ عن والده ، له من التصانيف شرح الفبة والده توفي سنة ٦٨٦ هـ (البغية ٩٧) .

(١٣) انظر شرح المقاصد النحوية للمرادي ص ٢٨ تحقيق عبد الرحمن على سليمان نشر المكتبات الأزهرية الطبعة الثانية .

(١٤) ساقط من (ب) و (ج) .

(١٥) خالد بن عبد الله بن أبي بكر محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين . نحوه من أهل مصر ولد بجرجا من الصعيد ونشأ وعاش في القاهرة توفي سنة ٩٠٥ هـ (الاعلام ٢٣٨/٢) .

(١٦) أي الأمور الثلاثة ، وهي السكون ولحقوق الآخر وثبوتها وبيانها .

(١٧) انظر حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية هامش ٣١ . المطبعة الأولى بمطبعة شرف موسى موسى ١٣٩٨ .

التعريفات وقيودها كليلة ، (٣/ب) لا أغلبية . وعرفه ابن هشام (١٨) في المغني (١٩) : بنون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيده (٢٠) .

و هذا التعريف جامع لأقسامه المختصة والمشتركة . وفي التوضيح .
بنون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطأ لغير توكيده .

و هو قاصر على التنوين الخاص بالاسم كسائر التعريف المذكور
ما عدا المغني ، لخروج تنوين الترجم والغالى بقوله لا خطأ ، إذ هما
يثبتان لفظا وخطا ووقفا . ولعله انما اقتصر فيه على تعريف الخاص
بالاسم لعدم ثبوت الترجم والغالى عنده تنوينا كما سيأتي عنه ، فلا قصور
في حده حيث (٢١) ، فقوله : نون جنس" ، وساكنة فصل (أول) (٢٢)
خرج نحو نون ضييفن ورعشن للطفيلى والمرتعش .

وقيد الشيخ خالد رحمة الله في شرحه (٢٣) السكون بالإضافة (٤/١)
قال : إنما بخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنيين نحو
« محظورا (٢٤) انظر » . و قوله تلحق الآخر ، الصوابق على
الآخر حقيقة ك DAL زيد ، (أو) (٢٥) حكما DAL يد فصل (ثاني) (٢٦)

(١٨) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الشيخ جمال الدين
الحنفى النحوى ، ولد سنة ٧٠٨ وتوفى سنة ٧٦١ (١) البغية ص ٢٩٣ .

(١٩) انظر المغني ٢٣/٢ .

(٢٠) انظر التصريح على التوضيح ٣١ . ٣٠/١ .

(٢١) نسخه (ب) يرمز لكلمة حينئذ بالحرف (ح) .

(٢٢) ساقط من (ب) .

(٢٣) شرح الازهرية للشيخ خالد على هامش حاشية الشيخ حسن
المطار ص ٣١ ، ٣٢ .

(٢٤) سورة الإسراء الآيتان ٢١ ، ٢٠ .

(٢٥) في (أ) ز (ج) (وأو) بدلا من « أو » والمعنى لا يتغير .

(٢٦) في جميع النسخ هكذا كليلة (تابي) بالباء والصواب حذفها
على اللغة الأجدود في عدم رد الياء عند الوقف لثقلها . والصواب
حذف الياء .

مخرج لنحو نون انكسر ومنكسر ، لأنها لم تلحق الآخر . قال الشيخ خالد :

ولا يقال يخرج بقييد الآخر قول بعضهم : شربت ' ما بالقضض والتنوين ، (فإنَّ) (٢٧) الميم أول الاسم ، لا آخره ، وقد لحقها التنوين ، لأننا نقول : إن التنوين لحق الآلف ، وهي آخر ، ثم ' حذفت ' لالتقاء الساكنين . قاله الموضح في الحواتي (٢٨) : انتهى .

وبهذا يعلم أنه لا حاجة للاحتراز عنه بقوله في شرح مقدمته الأزهرية : غالبا ، كما قال . قوله . لا خطأ فصل تالث مخرج للنون اللاحقة لآخر (٤/ب) (القصافي كما صرخ بذلك بناء على مذهبه (في) (٢٩) أن الترمذ والغالى (نونان) (٣٠) .. والنون الخفيفة اللاحقة) (٣١) لآخر الأفعال توكيدها المصوّرة ' نونا . وللنون اللاحقة ، لآخر الكلمة . من كلمة أخرى . نحو : أحمد ' انتطلق ، لنبوتها في الخط ، ذكره الشيخ خالد في شرحة (٣٢) . وقال بعده : لا حاجة إلى زيادة الحديثي في حد التنوين : ولا تكون جزء غيرها ، ولا اعتذار الدمامي (٣٣) عنه بأن المراد باللحوق ' التبعية .

(٢٧) في (ج) لأن الصواب ما في الأصل .

(٢٨) قوله هذا في التصرير على التوضيح ص ١/٣١ .

(٢٩) في (ب) من .

(٣٠) في (ج) والنونان والصواب ما في (ب) نونان .

(٣١) ساقط من (ا) والتصحيح من التصرير على التوضيح .

(٣٢) أنظر التصرير ص ٣١ .

(٣٣) هو محمد بن أبي بكر بن محمد القرشى المخزومى الاسكندرى بدر الدين المعروف بابن الدمامي توفي سنة ٨٥٨ هـ . له مصنفات منها (تحقق الغريب) . أنظر (البغية ص ٢٧) .

« وإنما » (٣٤) « سقطت » خطا للاستغناء عنها بتكرار المسكّل عند الفبيط بالقلم كما قاله الشيخ خالد في شرحه للمقدمة الجرومية (٣٦).

ولا يقال تخصيص الاستغناء بتكرار الشكل (لهذه) (٣٧) النون دونسائر النونان اللاحقة للأخر تخصيص من غير مخصص ، لأننا نقول : إنها اختصت بذلك لكثرتها في الكلام مع وصفها بالزيادة على ملحوظها بخلاف غيرها من النونات المذكورة فإنه (١/٥) وإن كان زايدا لا يكثر كثرتها فقللت صورة ملحوظها الخطية كذلك .

وتكرار الكلمة إنما هو هيئة فلا بنافي ما ذكره . وقوله لغير توكيده فصل رابع مخرج لنون نحو (لنسفنا) (٣٨) . قال الشيخ خالد في ترجمه : خاصة على تقدير رسماها في الخط الفا لوقوعه بعد الفتحة .

(٣٤) في (ب) (فإنما) .

(٣٥) في (ع) سقط .

(٣٦) النظر حاشية الشيخ أبو النجا على شرح الشيخ خالد على متن الجرومية الطبعة الأولى ص ١٨ .

(٣٧) في (أ) بهذه .

(٣٨) سورة العلق آية ١٥ . وكتابتها بالنون على مذهب الكوفيين الذين يتبعون نون التوكيد الخفيفة الفا ، قال العلامة الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل على الألفية « ترسم ألفا عند الكوفيين فتكون كثون المنصوب سواء أجبت بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقييد (لا خطأ) كما خرج به التي فى فعل الجماعة والمخاطبة ، لأنها تكتب نونا اتفاقا . ومن يراعى مذهب الكوفيين يزيد قيد لزير توکید لآخر اجها ، حاشية الخضرى ص ١٨ .

أقول : أفضل مذهب الكوفيين ، لأن نون التوكيد الخفيفة تنطق الفا نى الوقف ، كما أن نون النونين في الاسم المتصرف تنطق الفا في الوقف ، وهذا ما يرجع كتابة نون إذا بالألف لأنها تنطق ألفا في الوقف . ولعل كثيئ المصحف كتبوا هذه النونات الثلاث في المصحف مراعاة لندلتها ألفا في حالة الوقف وقول العلامة الخضرى : إن النون في فعل الجماعة والمخاطبة تكتب نونا اتفاقا . هذا في حالة الوصول . أما في حالة الوقف فتحذف .

خلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت فى الخط فتخرج بقوله : لا خطأ ، ومن ثم قيل : إن الموضع ضرب بالقلم على قوله : (و) (٣٩) لنضرُّبُنْ با تنوين ولتضربن با هند بضم الباء في الأول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعى (٤٠) عند القراءة عليه ، ولهذا لم توجدا في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغنى وغيره .. انتهى .

وبهذا الفصل الرابع ، أعني قوله (٥/ب) لغير توكيده سلم من اعتراض ابن الحاجب (٤١) على قولهم : التنوين نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطأ ، فإنهم إن أرادوا بقولهم : لا خطأ أنه لا يرسم بطريق من الطرق ، لا أصالة ولا نية ورد عليهم تنوين المنصوب نحو رأيت زبدا فإنه يكتب الفا فصار الحد غير جامع ، وإن أرادوا أنه لا يرسم نونا – وإن رسم الفا لا يضر – ورد عليهم نون التوكيد الخفيفة وصار الحد غير مانع (٤٢) . وقد أجب بما حاصله : إرادتهم المعنى الثاني مع

(٣٩) زيادة في (١) .

(٤٠) هو عبد الله بن يوسف بن محمد ، جمال الدين ، فقيه ، عالم بالحديث ، أصله من التزيّل (في الصومال) ووفاته في القاهرة سنة ٧٦٢ هـ .

(٤١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر العلامة جمال الدين أبو عمرو ابن الحاجب الكردي الإسنائي المولد صاحب التصانيف المنقحة ولد سنة ٥٧١ هـ باسنا من بلاد الصعيد وتوفي سنة ٦٤٦ هـ (البفية ٣٢٣) .

(٤٢) قال . ابن الحاجب في الأمالى ٤/٦٤ : (قول بعض النحوين التنوين نون ساكنة ، لا صورة لها في الخط . قوله لا صورة لها في الخط إما أن يريد لا صورة لها أصلا فلا يرد عليهم نون التوكيد الساكنة في مثل قوله : اضربا ، لأن لها صورة هي (ألف) ولكن يرد عليه ضربت زيدا في كونه يخرج عن الحد ، لأن لها صورة هي ألف ، وقد قال لا صورة لها . وإن أرادوا بقوله : لا صورة لها ورد عليهم نون التوكيد الخفيفة إذا كان قبلها فتحة مطلقا مثل قوله : اضربا واقتلا في دخلوها في الحد ، لأنها تكتب الفا فلا يرد عليه رأيت زبدا لأنها نون ساكنة زائدة لا صورة لها هن نون فدخلت في الحد » وهذا النص في الأمالى غير مفهوم ولا علق عليه المحقق ولكن ما عبر عنه في الموضع المبين مفهوم .

الزيادة في الحد لغير توكيده كما فعل ابن هشام لبخرج نون التوكيد
الخفيقة .

فمائدة :

تفسير صاحب التوضيح في بيان احترازات الحد الضيق بالطفيلى
تبع (٤٣) فيه صاحب القاموس فانه فسره بالذى يجىء مع الضيف
متطاولا ، وفي الصحاح وغيره (١/٦) أن الضيف من دعاء الضيف الذى
يدعوه صاحب الوليمة فيكون الضيف مدعوا من صاحب الوليمة والضيف
مدعو المدعو ، وعلى هذا فيكون أخص من الطفيلي لأن الطفيلي هو الذى
يتطلف أى بتتبئبه بالطفيلي الذى يننسب الطفiliون إليه فى تعرضه للطعام
من غير أن يدعى اليه ، قال (٤٤) الجوهرى (قال . (عثقوب) (٤٥)
طفيل رجل من أهل الكوفة من عبد الله بن غطفان وكان سائق الولائم بدعى
إليها ، وكان يقال له : طفيل الأعتراس وطفيل العرائس ، وزنه عند
الخليل فعلن ، وذهب أبو زيد إلى أن النون أصلية فوزنه فيتعل .

أقسام التنوين

واعلم أن التنوين على ما عليه سيبويه والجميـور وصرح به
المغنى (٤٦) خمسة أقسام .

(٤٣) في هامش نسخه (أ) ونسخة (ج) ما نصه (المراد بالتبعية
هذا الموافقة في القول ، والا فصاحب القاموس متاخر عن ابن هشام) .
(٤٤) هو اسماعيل بن حماد الجوهرى صاحب الصحاح الامام أبو نصر
الفارابى توفي سنة ٣٩٣ (البغية ١٩٥) . وانظر الصحاح ج ٥ ص
١٧٥٢ ففيه هذا النص الذى نقله المصنف عن الجوهرى .
(٤٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب) . والمراد بيعقوب هو
يعقوب بن اسحاق بن المسكبي . كان عالماً بنحو الكوفيین وعلم التفسير
واللثنة راوية ، فتى توفي سنة ٢٤٤ هـ (البغية ص ٤١٩) .
(٤٦) المغنى ٢/٢٣ .

نُمكِّين وَتَنْكِير (٤٦/ب) وَعَوْض وَمُقَابِلَة وَتَرْنَم . وَزَاد الْأَخْفَس (٤٧) وَالْمَرْوِضِيُّون سَادِسًا . وَهُوَ الْغَالِي وَأَنْكَرَهُ السِّيرَافِي (٤٨) وَالْزَّجَاج (٤٩) وَقَيْلُهُ هُوَ قَسْمٌ مِّن التَّرْنَم . وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ الْفَضَلَاءِ إِلَى هَذِهِ الْأَقْسَام الْسَّتَّة . بِقَوْلِهِ :

مَكَّنْ لِتَنْكِيرِ وَقَابِلِ عَوْضِ
وَالْفَالِيِّ اطْلَبْ بِالثَّرِثَمْ كَرْتَضِ

وَزَادُ أَخْرَوْنَ تَنْوِينَ الْزِيَادَةِ وَالْحَكَايَةِ وَالْأَضْطَرَارِ وَالْمَبْهُورِ فَصَارَتِ الْأَقْسَامُ عَتَّرَةً ، وَبِهَا صَرَحَ بْنُ الْخَبَاز (٥٠) فِي تَرْحِيحِ الْجُزُولِيَّةِ وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا الْعَالَمُ جَمَالُ الدِّينِ الدَّمْنَهُورِي (٥١) رَحْمَهُ اللَّهُ (نَعَمَّالِي) (٥٢) بِقَوْلِهِ :

أَقْسَامْ تَنْوِينِهِمْ عَشْرَ عَلَيْكَ يَهَا
فَإِنْ تَحْصِيلُهَا مِنْ خَيْرٍ مَا حَرَزا
مَكَّنْ وَعَوْضْ وَقَابِلْ ، وَالْمَكْرِزِيدْ
وَرَنْمْ احْكِ اضْطَرَارَا غَالِبْ مَا هَمِرا

(٤٧) الْأَخْفَسُ هُوَ سَعِيدُ بْنُ مَسْعِدًا أَشْهَرُ الْأَخْفَسِ . قَرَأَ النَّحْوَ عَلَى سَبِيِّوْيِهِ تَوْفَى سَنَةً ٢١٥ هـ .

(٤٨) السِّيرَافِيُّ هُوَ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَرْزِيَانِ السِّيرَافِيُّ . أَبُو سَعِيدٍ نَحْوِيٍّ عَالَمٌ ، أَصْلَهُ مِنْ سِيرَافٍ (بَلَدٌ فَارِسٌ) ، تَفَقَّهَ فِي عُمَانَ وَسَكَنَ بَغْدَادَ وَتَوَفَّى فِيهَا . لَهُ الْإِنْتَاعَ فِي النَّحْوِ وَالْخَبَارِ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ وَسَرَحَ كِتَابَ سَبِيِّوْيِهِ تَوْفَى سَنَةً ٣٦٨ هـ (الْأَعْلَامُ ٢١٠/٢) .

(٤٩) هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِّيِّ أَبُو اسْحَاقِ الزَّجَاجِ ، كَانَ يَخْرُطُ الزَّجَاجَ ثُمَّ مَالَ إِلَى النَّحْوِ تَوْفَى سَنَةً ٣٣١ هـ (الْبَعْيَةُ ١٨٠) .

(٥٠) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسِينِ تَسْمِسُ الدِّينِ الْخَبَازُ الْأَرْبَلِيُّ الْمُوصَلِيُّ النَّحْوِيُّ الْمُسْرِرُ ، لَهُ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ شَرْحُ الْفَيْشَةِ بْنِ مَعْطِيٍ تَوْفَى سَنَةً ٦٣ هـ .

(٥١) هُوَ سَرَاجُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَتْرَحِ الدَّمْنَهُورِيِّ الْمَصْرِيِّ كَانَ عَالِمًا جَامِعًا لِلِّاصلُوْلِ بَارِعاً فِي النَّحْوِ تَوْفَى سَنَةً ٧٥٣ هـ (غَایَةُ النَّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقِرَاءَةِ ٥٩٧/١ وَانْظُرْ الْبَقِيَّةَ ٢٦٣) .

(٥٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِّنْ (أ) وَ (ج) .

ونظمها شيخ مشايخنا العلامة برهان الدين القبائحي (٥٣) رحمه الله في قوله :

لقد قسموا التنوين عشراء وإنني
للهَا تَأْلِم فِي بَيْتِ شِعْرٍ بِإِكْمَالٍ (٥٤)(٧/١)
فَمَكَنْ وَنَكَرْ قَابِلُ الْعَوْضِ اضطَرَرْ
وَرَنَّمْ ، وَزَدْ ، حَاكِرْ ، وَمَا هَمِيزْ الْفَالِي

قد قسموا التنوين عشراء ستراء
عليكَ في بيتٍ فخذْها تسترِي
قابلُ ومكَنْ وااضطَرَرْ مكَنْ وزد
واحكي وَرَنَّمْ واهمِيزْ الفَالِي عددٌ

نظم كاتبه يوسف

ومن هنا نعلم أن كاتب هذه النسخة اسمه يوسف .
(٥٣) لعله محمد بن محمد أحمد المرداوه يعرف بابن القبائحي
(الضوء اللماع ٧/٩) .
(٥٤) في هامش (ج) ما نصه وأشارت لها بقولي :

تقسيم التنوين بحسب الاختصاص

ثم هذه الأقسام العضرة بحسب الاختصاص وعدها قسمان أحدهما المختص ، واختصاصه بنوع من أنواع الكلمة وهو الاسم لدلاته على فائدة تتعلق به ، أعني على معنى لا يليق بغيره على ما سنوضحه إن شاء الله تعالى .

وان ذهب ابن مالك في التحفة إلى أن التنوين خاص (٥٥) بالاسم في جميع وجوهه ، وأن ما يلحق الروى دون لثبوته وقفاً وتسبيته تنوينا مجاز .

وهذا القسم تحته نوعان : نوع نحاول به الدلالة على الاسمية ونوع بخلافه ، فال الأول وهو ما نحاول به الدلالة على الاسمية أربعة أنواع . وإنما اقتصر عليه النحو في بيان المختص ، لأن (مرادهم) (٥٦) ما بدل على الاسمية ، حيث ذكروه (٧/ب) في معرض تمييز الاسم عن الفعل (٥٧) والحرف فلا يرد عليهم النوع الثاني .

(٥٥) في (ب) الخاص وما نفي (أ) هو الصواب .

(٥٦) في (أ) مراده والصواب : مرادهم .

(٥٧) في (أ) على .

القسم الأول

وهو ما نحاول به الدلالة على الاسمية

(م) - الموضح المبين لأقسام التنوين)

(الأنواع الأولى من القسم الأول)

أحددها تنوين التمكين :

ويسمى تنوين الامكينة وتنوين الصرف ، وهو
اللاحق لفظا لما لم يجمع بالألف والتاء من الأسماء المعرفة المنصرف معرفة
كانت ، كزيد أو نكرة كرجل ، فإن تنوينه للتمكين ، لا للتكلير بدليل بقائه
فيه مع العلمبة بعد النقل كما قاله ابن الحاجب (١) وغيره ،
وفيه مناقشة (٢) .

وفائدته مع الدلالة على خفة الاسم (٣) الدلالة على أنه أصل في
نفسه ، باق على أصالته . ولهذا لم يدخل الفعل والحرف لعـدم

(١) انظر الإيضاح (شرح المفصل) لابن الحاجب ج ٢ ص ٢٧٧
يقول ابن الحاجب : « إلا ترى أنه لو جعل علما لم يذهب تنوينه منه » .
(٢) العلل من هذه المناقشة ما ذهب إليه الرصي في (شرح الكافي)
١١٣) من أن تنوين التمكين قد يفيد التكثير أيضا فقال : « وإننا لا ارى
مانعاً أن يكون تنوين واحد للتمكين والتلکير معاً ، تم قال . « التنوين في
رجل يفيد التكثير أيضاً ، فإن سميّت بالاسم تمّ حضرت للتمكين » وقوله .
« تمّ حضرت » يقصد نون التنوين .

(٣) لعل افضل من وضح وجه دلالته على خفة الاسم العكبي في
كتابه (التبين عن مذاهب النحوين والبصريين والkovfien) ص ١٧٣)
حيث ذكر العلة في زيادة تنوين الصرف فذكر في ذلك آراء هي .

١ - بيان خفة الاسم وثقل الفعل ، ووجه ذلك أن في الكلمات
خفيف وثقيل ، والخفة والثقل تعرفان عن طريق المعنى .
لا اللفظ فالاسم خفيف لقلة مدلولاته ولوارزمه ، فلفظه (رجل)
تدل على الذكر من بنى آدم . وأما الفعل فمدلولاته كثيرة .
 فهو يدل على الحدث والزمان ، ولوارزمه كثيرة أيضاً ، فمنها
الفاعل والمفعول والتصريف وغير ذلك . فالفارق بين الاسم
والفعل من جهة الخفة والثقل غير معلوم من جهة اللفظ فوجب
أن يكون دليلاً على ذلك من جهة المعنى ، والتنوين صالح
لذلك .

٢ - العلة في التنوين الفرق بين المنصرف وغير المنصرف ، وهي

أصلالهما ، وكذلك غير المنصرف لخروجه عن الأحالة إلى شبه الفعل .
ويسمى مدخله ممكناً أمكن ، أما ممكناً فليس بمبني لبعده (١/٨) عن
شبه الحرف ، وأما أمكن فمنصرف لبعده عن شبه الفعل ، وهذا معنى
بقاءه على أصلاته ، ولهذا سمّي تنوين الصرف كما تقرر ، وهذا معنى
قول ابن هشام في توضيحه (٤) .

وفائدته الدلالة على خفة الاسم ، وتمكينه من باب الاسمية لكونه لم
يشبه الحرف فبني ، ولا الفعل فمعنى الصرف .

قال جدي شيخ الاسلام الشمسى بن أبي اللطف رحمه الله في
حاشيته على التوضيح : « إن قضية (قوله) : (٥) لكونه لم يشبه الحرف
فيبني كون التنوين دالاً على عدم شبهه بالحرف ، وليس كذلك ، بل هذا
إيما دلالته على الامكانيه المتضمنه للتمكين وزبادة ، فان هذا تنوين الصرف »
وقد قال الناظم في باب ما لا ينصرف :

الصرف تنوين ألمى مبيعا

معتى به يكون (٨/ب) الاسم أمكنًا

فصرح بما أشرنا إليه فتأمله .. انتهى .

قول الفراء ، وأبطل العكربى هذا الرأى ، لأنه تعليل النساء
بنفسه ، لأنه يصير إلى قوله : التنوين يفرق به بين ما ينون
وما لا ينون .

٣ - العلة فيه الفرق بين الاسم والفعل . وأبطل العكربى هذا
الرأى أيضا . وتنسب هذا الرأى في (الإيضاح للزجاجي ٩٧)
وكذلك (اللامات للزجاجي ص ٣١) للفراء . ويفهم من كلام
الزجاجي أيضا أن القائل بأنه لفرق بين المنصرف وغير المنصرف
هو سيبويه .

٤ - العلة هي التفريق بين المفرد والمضاف (التبيين : ص ١٧٣
وما بعدها ، وانظر الأسباب والنظائر للسيوطى ٢٦٩/١ ،

٢٧٠ ، ١٤٨)

(٤) التصريح على التوضيح ص ٣٢ .

(٥) ساقط من (ب) .

(الفروع الثانية)

ثانياً : تنوين التكير :

وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للدلالة على تنكيرها قياساً
فى باب العلم المختوم بـ « وبه » وهذا معنى قولهم : يطرد تنوين التكير
فى كل اسم مبني مختوم بـ « وبه » كسيبويه ونفطوبه . وسماعاً فى باب
إسم الفعل مطلقاً (٦) ، وفي إسم الصوت .

وفائدته :

الفرق بين المعرفة والنكرة ، فهو مخصوص بما كان معرفة قبل
دخوله ، ونكرة بعد دخوله ، كما قاله عبد الواحد بن خلف (٧) شارح
المفصل ، فعلم اختصاصه بالاسم ، لأن الفعل لا يقع معرفة ، فلم يحتاج
فبه إلى الفارق بين كونه معرفة ونكرة ، مثال ذلك . سيبويه بلا
تنوين (١/٩) إذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك ، وايه بكسر الهاء بلا
تنوين إذا استزدت مخاطبتك من حيث معين ، فأئذ إذا أردت شخصاً ما اسمه
سيبويه بلا تنوين معرفة بالعملية ، وايه بلا تنوين معرفة من قبل
المعرفة بـ « ال » العهدية ، أي الحديث المعهود ، كذا قالوا : وهو مبني
على أن مدلول اسم الفعل المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل - وهو
الصحيح - فلا ، لأن جميع الأفعال نكرات . وتقول : صاح الفسرا
غاق غاق ، فإذا لم تنوينها كانت معرفة ، ودللت على معنى مخصوص ،
وإذا نوينتها كانت نكرة مبهمة ، ودللت على معنى مبهم . قاله الدمامي (٨)

(٦) أي سواء كان اسم فعل أمر مثل (ص) أو اسم فعل مضارع
مثل (اف) أو ماض مثلاً (هيئات) .

(٧) هو عبد الواحد بن عبد الكرييم كمال الدين أبو المكارم ابن
خطيب زملكا . قال السبكي كان فاضلاً خبيراً بالمعنى والبيان . مبرزاً
في عدة فنون . مات سنة ٦٥١ هـ (البغية ص ٣١٦) .

(٨) انتهي حديث المصنف عن تنوين التكير ذكر ثلاثة أئمّة

النوع الثالث

ثالثاً تنوين المقابلة :

وهو اللاحق (ب) لما جمع بآلف وتناء مزيدين ، سمى بذلك ، لأن العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر المسالم . قال الرضي : معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاتساع التنوين فقط ، وهو كونه علامة لتمام الاسم ، كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك .. (٩) انتهى .

والذى بدل على أنه لتمام الاسم - ليس غير - انه (ليس) (١٠)

يدخلها هذا النوع : الاسم المبني كسيبوبيه ، واسم الفعل كصه ، واسم الصوت كفاق ، ولكنه يدخل أيضاً على الأسماء الممنوعة من الصرف فيكون دالاً على تنكيرها ، كقولك : رأيت أَحْمَدَ بِدُونِ تَنْوِينِ لِشَخْصِ مَعِينٍ . فإذا قلت رأيت أَحْمَدَاً بالتنوين فقد نكرت هذا العلم ، تقصد أنك رأيت واحداً من سَمِّئُوا بِأَحْمَدٍ (شرح ابن يعيش ج ٩ ص ٢٩) على المفصل ، ولكنه ثال : إنه للتمكين ، وقال الرضي إنه للتنكير أيضاً . ترك المصنف هذا الذوع ، ولم يذكره كثير من النحاة بل إن ابن يعيش جعل تنوين « أَحْمَد » فارقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ولم يذكر أنه تنوين تنكير رد إلى الاسم بعد ذهاب العافية عنه ، فدل على تنكيره . بل قال : إنه للتمكين .

والنحويون يعرفون تنوين التنكير بأنه اللاحق لبعض الأسماء المبنية كما رأيت من كلام المصنف ، وهذا يخرج الممنوع من الصرف ، لأنـه مـعـرب ، وـمـنـ هـنـاـ نـعـلـمـ أـنـ التـعـرـيـفـ غـيـرـ جـامـعـ لـدـخـولـ تـنـوـينـ التـنـكـيرـ عـلـىـ الـعـلـمـ المـنـوـعـ مـنـ الـصـرـفـ فـيـصـيـرـهـ نـكـرـةـ .ـ هـذـاـ رـأـيـيـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ وـرـأـيـ الرـضـيـ أـيـضاـ (شـرـحـ الـكـافـيـةـ ١٣/١) .

(٩) انظر شرح الكافية للرضي ١٤/١ لترى هذا النص ، ولكنه جعل كلـةـ (ـ الـذـىـ) بدلاً منها كـلـمـةـ (ـ الـتـىـ) وكـلـاهـما صـوـابـ فـيـكـلـمـةـ (ـ الـذـىـ) الـمـرـادـ بـرـاـ الـتـنـوـينـ ،ـ وـكـلـمـةـ (ـ الـتـىـ) الـمـرـادـ بـهـاـ نـونـ التـنـوـينـ .ـ

(١٠) ساقط من (١) .

تمكّن ، خلافاً للربعي (١١) – لبؤته مع ما فيه فرعستان كعمرفات : ولا تنكر لشبوته مع المعرفات ، ولا عوض عن شيء . والقول بأنه عوض عن الفتحة مردود بأن الكسرة قد 'عُوضَتْ' منها (قال) (١٢) الجد : كخالد الأزهري (١٣) تبعاً للمغني (١٤) . وفيه نظر ، لأن القائل بأنه 'عوض' عن الفتحة كالأخفشن ملتزم لبنائه في حال النصب ، فليست الكسرة عنده (١٠/١٠) عوضاً عن الفتحة والحالة هذه ، بل هي حركة بنائية ، سلا ينتقم الرد المذكور ، فتأمله . والأولى في رد ذلك أن يقال . لو كان عوضاً عن الفتحة نصباً لما وجد في حالتي الرفع والجر ، لكنه وجد فبها فبطل اختصاص التعويض بحالة النصب ، فتدبره .

قال شارح الباب (١٥) في توجيه المقابلة . إن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان ، وفي المؤنث لم 'يزد' إلا حرف واحد ، لأن التاء موجودة في مفرده فزيادة التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر ، كما أن الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين انتهى . وفيه نظر ، لأن التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع ، بل غيرها بدللين : أحدهما (١٠/ب) أن تاء المفرد مربوطة وتاء الجمع مجرورة (١٦)

(١١) هو على بن عيسى بن الفرج الرباعي أحد أئمة النحوينأخذ عن المسيرافي ، ورحل إلى شيراز فلازم الفارسي عشر سنين (البغية ٣٤٤) .

أقول : يرى بعض من بحثوا في شخصية الرباعي أنه لا يعرف له في النحو الا القول بأن تنوين نحو (عرفات) تنوين تمكين . ولكنني رأيت أبا حيان ذكر له مؤلفاً اسمه (كتاب البديع) واقتطف منه بعض الأقوال النحوية (تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٦٠١) .

(١٢) في «ب» ، «ج» قاله .

(١٣) انظر التصريح على التوضيح ص ٣٣ .

(١٤) انظر المغني ج ٢ ص ٢٣ .

(١٥) جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني : سماه « العباب في شرح الباب » .

(١٦) هكذا في جميع النسخ ، وكان الصواب – فيرأى – أن يقول تاء المفرد مربوطة وتاء الجمع مفتوحة ، وليس أدرى لماذا عبر عن تاء المفتوحة بـالمجرورة ؟

والثاني أن تاء المفرد يوقف عليها بالهاء ، بخلاف تاء الجمع . ولو سُئِمَ فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظاً ، بل قد يكون لمذكرة كاصطيلات ، والحكم واحد في الجميع . على أن شيخ الإسلام الجد رحمه الله في حاشيته عبّر كصريح المفصل عن هذا المعنى بأوضح مما عبّر به شارح الباب حيث قال : إنما قيل له . تنوين المقابلة ، لأنه في مقابلة النون في مسلمون ، وذلك أنه لحقه الألف ، ولم تتم خص تاء للزيادة ، إذ فيهما شائبة العوْنَى عن تاء التي كانت في المفرد ، ومن ثمة لم يسع حذفها للإضافة كما حذفت نون مسلمون ، (١١/١) إذ كان جمع المؤنث لم تلحظه زيادة سوى الألف مع أنه جمع سلامة ، فأرادوا مساواته للجمع بالواو والنون في لحوق زيادتين في آخره لغرض الجمعية الأولى منها لا تفارق كما لا تفارق من جمع المذكر ، والأخرى تزول للإضافة فأتوا بالتنوين . لأنه نون كما أن الحرف الآخر من مسلمون نون .. انتهى .

ثم قال - أعني الجد - بعد كلامه هذا ما لفظه قال الحاضري (١٧) . وأورد عليه أنه لو كان في مقابلة النون لبنت مع الألف واللام كما تثبت النون معهما . وأجيب بأن النون في مسلمين بدل من الحركة ، والحركة تثبت مع الألف واللام ، والتنوين في مسلمات ليس بدل (١١/٢) من الحركة ، لأن هذا الجمع معرب بالحركات فهو تنوين "محض" والتدوين لا يثبت مع الألف واللام ، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف .. انتهى . وقال آخر : إن الألف والتاء في مقابلة الواو لدلائلها على الجمع ، وأن التنوين في مقابلة النون ، ولا يخفى ضعفه ، لأن الدليل على الجمع إنما هو الصيغة ، وقد علمت بما تقرر .

فائدة هذا النوع اختصاصه بالاسم ، لأنه لا يلحق إلا الجمع بالألف والتاء ، ثم هذا التنوين لا يذهب مع قيام مانع الصرف كما علمت كقول أمير القيس (١٨) :

(١٧) أبو البقاء محمد بن خليل بن هلال الحلبي توفي ٨٢٤ انتصر الأعلام ٣٥١/٦ والضوء اللامع ٢٣٢/٧ .

(١٨) انظر ديوانه ص ٣١ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة دار المعارف ٩٥٨ م .

تنوّرٌ لها من أذْرِعَاتٍ وَأهْلُها
بِيَقْرِبٍ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِيٌّ

فقد روی منونا ، وان كان اسماء علماً مؤمناً لكون التنوين فيه بمنزلة نون جمع المذكر السالم . والضمة والكسرة بمنزلة الواو والناء ، فحذف فى (١٢) الصرف وان كان معرفة على لفظها قبل التسمية بهما ، كما يجري فى جمع المذكر السالم .

قال ابن خلف فى شرح المفصل : وأما معنى البيت فتنورتهما : نظرت إلى نارهما ، وإنما يعنى بقلبه ، لا بعنه . فكأنه من فرن الشّوق يرى نارها ، وأذرّعات بكسـر الراء ، وقد تفتح كما فى القاموس (١٩) : قرية من قرى الشام . وبترـبـ بالمثلثـةـ . ويقال : أثـربـ : مدينة النـبـىـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ .

قوله (أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِيٌّ) يقول : كفـ أـرـاهـاـ وـأـدـنـىـ دـارـهـاـ نـظـرـ مرـتفـعـ ، وـقـيلـ معـناـهـ : أـقـرـبـ دـارـهـاـ بـعـيـدـ .ـ وـالـحـاصـلـ أنـ القرـيبـ منـ دـارـهـاـ بـعـيـدـ .ـ فـكـيفـ بـهـاـ وـدـوـنـهـاـ نـظـرـ عـالـيـ ؟ـ وـالـواـوـ فىـ اـهـلـهـاـ لـلـحـالـ (١٢ / بـ) قالـهـ العـيـنـىـ (٢٠) .

النـسـوـءـ الـرـابـعـ

رابـهـاـ :ـ تـنـوـيـنـ الـعـوـضـ :

وـفـىـ أـنـوـاعـهـ اـخـتـلـافـ ،ـ فـتـيـلـ نـوـعـانـ فـقـطـ :ـ عـوـضـ عـنـ جـمـلةـ ،ـ وـعـوـضـ

(١٩) انظر القاموس ج ٣ ص ٢٣ مادة (ذرع)

(٢٠) هو محمود بن أحمد بن موسى العلامـةـ قاضـيـ القضاـةـ بـدرـ الدينـ العـيـنـىـ ولـدـ ٧٦٢ـ هـ بـعـيـنـ تـابـ وـتـوـفـىـ سـنـةـ ٨٥٥ـ هـ (البـغـيـةـ ٣٨٦ـ)ـ وـالـنـصـ منـقـولـ مـنـ شـرـحـ العـيـنـىـ لـشـواـهـدـ الـأـلـفـيـةـ انـظـرـ حـاشـبـةـ الصـبـانـ عـلـىـ شـرـحـ الـأـشـمـونـىـ ،ـ صـ ٩٤ـ مـنـ الـجـزـءـ الـأـوـلـ .

(٢١) فـىـ (٩)ـ «ـ هـذـانـ عـوـضـ عـنـ مـقـرـدـهـ »ـ وـفـىـ (جـ)ـ «ـ هـذـانـ وـعـوـضـ مـقـرـدـ ،ـ وـفـىـ (بـ)ـ سـاقـطـ الـيـ قـوـلـهـ :ـ فـالـأـوـلـ :ـ وـالـمـصـوـابـ مـاـ قـلـتـ .

اللائق : وهو العوض عن جملة : هو الملاحق لبعض المضاف المبني
الذى لا يستعمل مجردًا عن الاضافة ، وهو (إذ) .

وفائدته التحسين والايجاز نحو « يو-مئذن تحدّث أخبارها » :
« واندستقت السماء فهني يومئذ واهية » (٢٣) وشبيههما .

والأصل يوم إذ زلزلت الأرض تحدث أخبارها ، وهي يوم إذ
انشققت واهبة ، بم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها ، وجئ
بالمعنى عوضا عنها فالمعنى ساكنان ، ذال « إذ » والمعنى (١٣)
فكسرت. الذال على أصل التقاء الساكنين .

وذهب الأخفش إلى أن تتوين «إذ» تمكين ، وأن الكسرة كسرة إعراب (٢٤) بالإضافة يوم ونحوها إليها ، ورد بأنها ملزمة للبناء . لتشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة وفي الوضع على حرفين .

٢٢) سورة الزلزلة آية ٤ .

٢٣) الحاقة آية ١٦ .

(٤٤) لعل رأيه هذا يبدو في كتابه (معانى القرآن) ص ٣٥٤ عند
تفسير قوله تعالى من سورة هود « ومن حزنى يومئذ » قال : « فأضاف
حزنى إلى اليوم فجره ، وأضاف « اليوم إلى » إذ » فجره » وقوله .
« أضاف اليوم إلى » إذ » فجره يفهم أنه يرى أن « إذ » محروقة بالاضافة
وأن سبب كسر « إذ » هو الجر بالاضافة ، وليس التخلص من التقاء
الساكينين . وقال ابن عبيت في سرح المفصل ٣٠/٩ « والذى يؤيد أن
الكسرة فى ذال « إذ » من قولك « حينئذ » كسره بناء لا كسره إعراب قول
المتساعد :

نهيتك عن طلابك أم عمر بعاقبة وانت اذ اصحيح الا ترى ان اذ في هذا البيت ليس قتلها شيء يضاف اليها » .

وليس إضافة في بومئذ ونحوها من إضافة أحد المترادفين للأخر خلافاً لابن مالك ، بل من إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك وفاقت الدماميني .

والثاني : هو العوض عن حرف أصلى ، هو اللاحق للمنقوص من الاسم الذى لا ينصرف ، فى حالة الرفع والجر كجوار وغواش .

وفائدته طلب النخفيق ، ولهذا تحذف الياء المعرف عنها لزوماً لما فيه من زيادة الثقل لكونه (١٣ / ب) منقوصاً غير منصرف ، بخلاف نحو قاضٍ فيحذف منه طلباً للتخفيف جوازاً لنقص الثقل بانصرافه (٢٥) .

وأصل جوار وغواش : جواري وغوانى « حذفت الياء تعفيها » وعوشت منها التنوين وفاقت لسيويه والجمهور .

واختار ابن الحاچب تبعاً للمبرد (٢٦) والزجاج أنه عوض عن حركة الياء (٢٧) ، قالوا : لأن الياء أنها حذفت لما التقت مع التنوين ،

(٢٥) أقول : لم يحذف التنوين من نحو قاض طلباً للتخفيف ، وإنما حذف للتخلص من التقاء الساكنين . والأصل في قاض . قاصلين بكتابه نون التنوين نونا في الخط للتوضيح « استثنلت الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان الياء ونون التنوين فحذفت الياء ، لأنها حرف ويبيت نون التنوين لأنها كلمة .

هذا إن كان الضمير في قوله « نحو قاض فيحذف منه » عائداً إلى « قاض » أما إذا كان عائداً إلى نحو جوار وغواش فيحذف منه حرف الباء طليها للخفة .

(٢٦) قال ابن الحاچب في شرح الانضاج للمفصل ١٤١ / ١ : « ونقل عن أبي العباس أن أصله (جواري) بإسكان الياء ، ثم عوض التنوين عن الإعلال فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء ، والتنوين تنوين العوض ، وهو أضعف » . والذي يبدو من هذا الكلام أنه لا يوافق المبرد في ذلك كما في هنا من كلام المصنف . أنظر قول المبرد في التعليق التالي ، (٢٧) الياء في حالة الرفع والجر لا تتحرك وإنما تكون ساكنة دائماً ،

وهما ساكنان فلو كان التنوين إنما أتى به (عوضا) (٢٨) من الياء بعدها لزم أن تكون قد حذفت لا لموجب .

وربما تأول بعضهم قول سيبويه على أنه أراد ذلك ، لا على أنه أراد أنه عوض من الياء نفسها ، لكن الأكثر حمل كلام سيبويه على ظاهره . وأن الياء حذفت استثنالا لها (١٤ / ١) وعوض منها التنوين .

فكيف يكون التنوين عوضا عن شيء غير موجود ، أم انهم يعتبرون الحركة موجودة بحسب الأصل ، لا بحسب اللطف . هذا وقد رأيت المألقى بعده هذا التنوين عوضا عن الياء وحركتها معا (الرصف ص ٣٥١) .

وقال المبرد : فإنما انصرف بباب جوار في الرفع والخضن ، لأنه أقصى من باب ضوارب ، وكذلك « قاض » لو سميت به امرأة لانصرف في الرفع والخضن ، لأن التنوين يدخل عوضاً مما حذف منه فأما ضوارب فلا يجري ، لأنه يتم فيصير بناته خلاف ما لا علة فيه . مإن احتاج الشاعر إلى مثل جوار فحقة إذا حرك آخره في الرفع والخضن لا نجزيه ولكنه يقول . مررت بجواري . كما قال .

« فلو كان عبد الله مولى هجرته »

ولكن عبد الله مولى واليها

فقد أجراء للضرورة مجرى ما لا علة فيه » (المقتضب ١ / ٢٨٠)

قد بهم من كلام المبرد : « فإنما انصرف بباب جوار » أن تنوينه تنوين صرف وقد فهمنا أنه يرى أنه عوض عن حركة الباء ، ولكن عاد فتال : « لأن التنوين يدخل عوضاً مما حذف منه ، فلعله يقصد بالصرف هنا المعنى الشامل ، وهو أن الصرف معناه التنوين ، وليس المراد بالصرف هنا أنه خاص بتتوين التمكين ، فـ عـروـفـ أنـ تـنـوـيـنـ التـكـيـنـ يـقـالـ لـهـ أـبـضاـ تـنـوـيـنـ الصـرـفـ . وـ قـوـلـ المـبـرـدـ «ـ اـنـصـرـفـ بـاـبـ جـوـارـ فـيـ الرـفـعـ وـالـخـضـنـ ،ـ لأنـهـ أـنـقـدـرـ مـنـ بـاـبـ ضـوـارـبـ »ـ يـسـبـهـ قـوـلـ الـأـخـفـشـ الـأـتـيـ ،ـ وـهـوـ أـنـ تـنـوـيـنـ هـنـاـ تـنـوـيـنـ صـرـفـ .ـ لـالـتـحـاطـهـ بـعـدـ حـذـفـ الـباءـ بـأـلـوـزـانـ الـأـحـادـ ،ـ وـخـرـوجـهـ عـنـ وزـنـ «ـ مـفـاعـلـ »ـ .ـ وـنـلـاحـظـ أـنـ المـبـرـدـ اـسـتـخـدـمـ الـمـصـطـلـحـ الـبـصـرـىـ وـالـمـصـطـلـحـ الـكـوـفـىـ فـالـمـصـطـلـحـ طـائـيجـ هوـ «ـ الـمـنـوـعـ مـنـ الـصـرـفـ »ـ وـالـمـصـطـلـحـ الـكـوـفـىـ «ـ مـاـ لـاـ بـجـرـىـ »ـ فـالـصـرـفـ عـنـ الـكـوـفـيـنـ هـوـ الـإـجـرـاءـ أـنـظـرـ قـوـلـ الزـجاجـ فـيـ (ـ مـاـ يـنـصـرـفـ

وـمـاـ لـاـ يـنـصـرـفـ صـ ١١٢ـ)ـ .ـ

(٢٨)ـ فـيـ جـمـيعـ النـسـخـ (ـ عـوضـ)ـ بـالـرـفـعـ وـالـصـوـابـ بـالـنـصـبـ عـلـىـ

الـحـالـ .ـ

وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف لالتحاقه بعد حذف الياء بأوزان الأحاد ، كسلام ، وكلام (٢٩) ، وخروجه حينئذ عن وزن مفاعل المانع من صرفه . وردت بأن حذفها عارض للتخفيف ، وهي منوبة بدللين أن الحرف الذي بقى أخيرا لم يحرك بحسب العوامل ، قاله في المغني (٣٠) .

(٢٩) قال الأخفش في معاني القرآن ص ٢٩٨ عند قوله تعالى في سورة الأعراف الآية رقم ٤١ . « لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مَهَادٌ » ، ومن فوقيهم عواشر » فإنما انكسر قوله : « عَاشُرٌ » ، لأن هذه الشين في موضع عين فواعل ، فهي مكسورة . وأما موضع اللام منه فالباء . والباء والواو أدا دانتا بعد كسرة وهما في موضع تحرك برفع أو جر صارتاياء ساكنة . ودخلت عليها التنوين وهو ساكن ذهبت الياء لاجتماع الساكنين .. أنتهى » لا يفهم من كلام الأخفش أنه تنوين صرف كما لا يفهم منه على وجه التحديد أنه تنوين عوض . ولكن يفهم من كلامه ضمناً أن التنوين هنا نم يات عوضاً عن الياء ولكن سبب حذف الياء دخول التنوين عليها فلم تمحف أولاً وجئ بالتنوين عوضاً عنها . كما أنتا تفهم أن قول الأخفش منافق لما حكوه عنه من أن هذا التنوين تنوين صرف أدنى به بعد حذف الياء لالتحاقه بأوزان الأحاد . ولعل هذا الرأي الذي حكوه عنه من كتاب له آخر .
بقي بعد ذلك أن أقول : إذا كان الأخفش يرى أن دخول التنوين على مثل « جواري » هو السبب في حذف الياء ، أي أن صيغة « مفاعل » ثابتة مكتملة ، إذا كان يرى ذلك فلماذا – إذا – دخلها التنوين . لعله يرى أن الياء الساكنة في نحو « جواري » لا تقوم مقام الحرف الصحيح فانقضى الجمع عن صيغته المانعة من الصرف ، فدخل تنوين التمكين فحذف الياء الساكنة التي لا يعتمد بها الأخفش .

هذا وفي التعليق القadam مباشرة تكملة لهذا البحث .

(٣٠) أنظر المغني ص ٢٣ ومن ردوا على الأخفش رأيه هذا ابن الحاجب في آماليد (أنظر الجزء الثالث ص ١٨ الأملية الثالثة) قال : « والذ، يدل على اعتبار المحنوف يقتضي الياء من جوار - أمران : أحدهما أنا نقول : هذه جوار بكسر الراء اعتداداً بوجود الياء ، ولو كانت الياء في حكم العدم لوجب أن يقول : هن جوار فدل ذلك على أنه ليس كسلام وكلام ثم قال : « وإذا تبت الاعتداد بها في الحكم اللفظي حتى قدرت كالموجودة وحب الاعتداد بها في منع الصرف » ثم ذكر الأمر الثاني . أقول : وقد ينحصر للأخفش بتراوة من قرأ « وله الجوار » بضم الراء .

قال : وقد وافق على أنه لو سمى بكتف امرأة تم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز (٣١) صرف هند ، والتعبير في ملحق هذا الـ____ـوع بالمنقوص من الاسم الذي لا ينصرف أولى من تعبير الشـيـخ خالد الأزهري في شرح التوضيح بما كان كجوار وغوانش من الجموع المعتمدة الآتية على وزن فواعل لشمول الاول نحو أعييم (٣٢) ويـعـيـلـ مـصـفـرـىـ أـعـمـىـ (٤ـ/ـبـ)ـ وـيـعـيـلـىـ فـإـنـهـمـاـ مـنـوـعـانـ الصـرـفـ لـكـوـنـهـمـاـ يـشـبـهـانـ الفـعـلـ فـىـ زـنـتـهـ نـحـوـ أـبـيـطـرـ وـيـبـيـطـرـ ،ـ وـتـنـوـيـنـهـمـاـ عـوـضـ مـنـ الـبـاءـ الـمـذـوـفـةـ وـلـيـسـاـ مـنـ الـجـمـوـعـ الـمـعـتـلـةـ الـأـكـتـيـةـ عـلـىـ وـزـنـ فـوـاعـلـ فـهـمـاـ خـارـجـانـ عـنـ كـلـامـهـ الـمـذـكـورـ ،ـ وـإـنـ صـرـحـ بـعـدـ ذـلـكـ فـيـهـ بـأـنـ تـنـوـيـنـهـمـاـ يـنـتـظـمـ فـىـ سـلـكـ تـنـوـيـنـ الـعـوـضـ عـنـ الـبـاءـ .ـ وـلـعـلـهـ أـخـذـ ذـلـكـ (٣٣)ـ مـنـ قـوـلـهـ :ـ إـذـاـ خـلاـ جـمـعـ مـفـاعـلـ الـمـنـقـوـصـ مـنـ (ـالـ)ـ وـالـأـضـافـةـ أـجـرـىـ فـىـ الرـفـعـ وـالـجـرـ مـجـرـىـ قـاضـ وـسـارـ فـىـ حـذـفـ يـائـهـ وـثـبـوتـ تـنـوـيـنـهـ حـيـثـ قـيـدـواـ بـالـجـمـعـ .ـ

وـاعـلـمـ أـنـ فـىـ كـلـامـهـ هـذـاـ مـاـ يـوـهـمـ أـنـ تـنـوـيـنـ نـحـوـ قـاضـ مـنـ هـذـاـ النـوـعـ

هـذـاـ وـقـدـ سـبـقـ قـرـيبـاـ مـاـ يـفـيدـ أـنـ الـأـخـفـشـ يـرـىـ أـنـ دـخـولـ التـنـوـيـنـ فـىـ هـذـاـ جـمـعـ كـانـ سـبـبـاـ فـىـ حـذـفـ الـبـاءـ ،ـ وـلـمـ يـكـنـ حـذـفـ الـبـاءـ سـبـبـاـ فـىـ رـدـ التـنـوـيـنـ إـلـىـ هـذـاـ جـمـعـ بـعـدـ أـنـ نـقـصـ عـنـ صـيـغـةـ الـجـمـعـ الـمـانـعـ لـلـصـرـفـ فـصـارـ تـنـوـيـنـ تـهـكـيـنـ رـدـةـ إـلـىـ الـأـسـمـ بـعـدـ زـوـالـ الـمـانـعـ .ـ وـقـلـنـاـ :ـ هـذـاـ رـأـيـهـ فـىـ «ـمـعـانـىـ الـقـرـآنـ»ـ فـلـعـلـهـ خـالـفـهـ فـىـ كـتـابـ آخـرـ نـقـلـ مـنـ الـعـلـمـاءـ رـأـيـهـ هـذـاـ .ـ اـتـقـولـ :ـ إـنـ لـىـ رـأـيـاـ فـىـ حـسـمـ هـذـاـ الـخـلـافـ بـيـنـ الـأـخـفـشـ وـمـعـارـضـهـ فـالـأـخـفـشـ يـرـىـ أـنـ الـبـاءـ السـاـكـنـةـ فـىـ نـحـوـ غـوـاشـيـ وـجـوـارـىـ لـاعـتـدـادـ بـهـاـ فـيـكـونـ وـزـنـ «ـمـفـاعـلـ»ـ الـمـانـعـ مـنـ الـصـرـفـ نـقـصـ فـيـعـودـ التـنـوـيـنـ ،ـ لـأـنـ تـنـوـيـنـ الـتـمـكـيـنـ مـقـدرـ فـيـهـ ،ـ فـاـذـاـ خـفـ الـأـسـمـ بـالـنـقـصـ ظـهـرـ التـنـوـيـنـ المـتـدرـ .ـ

(٣١)ـ فـىـ (ـبـ)ـ جـوـزاـ وـالـصـوـابـ مـاهـنـاـ .ـ

(٣٢)ـ أـصـلـهـ .ـ أـعـيـمـىـ مـمـنـوـعـ مـنـ الـصـرـفـ لـلـوـصـفـيـةـ وـوـزـنـ الـفـعـلـ عـلـىـ وـزـنـ «ـأـفـيـلـ»ـ عـلـىـ وـزـنـ «ـأـدـحـرـ»ـ وـمـثـلـهـ قـاضـ عـلـمـاـ لـأـمـرـأـ .ـ «ـحـاشـبـةـ الشـيـخـ حـسـنـ الـعـطـارـ عـلـىـ شـرـحـ الـأـزـهـرـيـةـ صـ ٣٥ـ»ـ .ـ

(٣٣)ـ سـاقـطـ مـنـ نـسـخـةـ (ـبـ)ـ .ـ

كما غلط فيه بعضهم (٣٤) ، وليس كذلك (١/١٥) بل هذا يخالفه من وجهين : أحدهما أن جره بفتحة مقدرة ، وجر نحو قاض بكسرة مقدرة . تأبىها أن تتوين نحو جوار تتوين عوض بدلبل مسقوطه حالة النصب ، ورجوع الموضع نحو « سيروا (٣٥) فيها ليالي » ، وتتوين نحو قاض تتوين صرف ، بدلبل ثبوته حالة النصب مع الياء في نحو « ودَارِيَا إِلَى (٣٦) اللَّهِ بِإِنْذِنِهِ » عطفا على المنسوبات قبله ، ولو كان عوضا لسقط ، لأنه لا يجمع بين الموضع والموضع وكلام المفني كالتصرير في ذلك ، فإنه قال وقد سالني بعضهم : كيف عطف المرفوع على المجرور في قوله تعالى « لَا يَنْكِحُهَا (٣٧) إِلَّا زَانِ أو مُنْزِرِكَ » فقلت . له فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا وبيتنت له أن الأصل « زانِي » بياء (١٥/ب) مضومة تم حذف الضمة للاستئقال فانحذفت الياء للتقاءها ساكنة هي والموبيين : انتهى .

فيفيد أن تتوين قاضي وزان ونحوهما ليس عوضا من الياء ، لأنها لم تحذف إلا بعد دعوله للتقاءها معه ساكنة بخلاف الياء في نحو جوار .

(٣٤) لعل المصنف سها فظن أن بعضهم واهم في جعله تتوين « قاض » مثيل تتوين جوار . فالسائل بأن التتوين في « قاض » إذا سمى به امرأة مثل تتوين جوار على حق وذلك لمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث . فاللتتوين في هذه الحاله تتوين عوض ، ويدخل في باب جوار . أما كون « قاض » مثل التتوين في جوار فإنما يقصدون أن ذلك في حالة نسمية امرأة بقاض ، وقد مر بنا نص المبرد وهو قوله « وكذلك « قاض » لو سميت به امرأة لأنصرف في الرفع والخض ، لأن التتوين يدخل عوضا عما حذف منه . انظر ص ٦٠ .

فالمصنف لم يدرك هذا القيد وهو منع نحو « قاض » من الصرف في حالة النسمية فهو أن غيره واهم . أقول ذلك ، لأننى - فيما أعلم لم أجده أحدا جعل التتوين في « قاض » الذي لم يسم به مثل التتوين في « جوار » . ومن الجائز أن يكون بعض النحاة قال بذلك ولكننى لم أطلع على هذا الرأى لأن فى أى كتب من كتب النحاة .

(٣٥) سورة سبأ آية ١٨ .

(٣٦) سورة الأحزاب آية ٤٦ .

(٣٧) سورة النور آية ٢ .

وغواش، فإنما حذفت منه تخفيفا كما تقدم ثم عوض منها التنوين ، وسمى تنوين عوض من حرف .

والثالث : وهو العوض عن مفرد ، وهو اللاحق لما يلزم الإضافة من المعربات أو 'تنوى فيه الإضافة نحو كل' وبعض إذا 'قطعا عن الإضافة' .

وفائدته طلب الإيجاز نحو « كل في فلك (٣٨) يستحبون » و « مضئننا (٣٩) ببعضهم على بعض » والأصل كل إنسان (٤٠) وعلى بعضهم ، فحذف الاسم المضاف إليه وهو إنسان في الأول (١/١٦) والضمير في الثاني . وعوض عنه التنوين ، ولما اختص بالضاف - ولا يكون إلا إسما - كان من قسم الخاص به ، فاعلم ، وقوله هو تنوين التمكين رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه ، حكاها في المغني (٤١) واختاره ابن الحاجب، قيل وهو الصحيح . ولم يذكر هذا النوع في التوضيح . قال الشمسى الانصارى . ولعله برى أنه من قسم تنوين التمكين . لأن الإضافة لم تتنو . نظيره تنوين قبل وبعد لزوال ما يعارضه في اللفظ من الإضافة (٤٢) : انتهى .

(٣٨) الآية في سورة يس رقم ٤٠ هكذا « وكل في فلك بسبحون »
بالأواو .

(٣٩) سورة البقرة آية (٢٥٣) .

(٤٠) ليس المفرد في « كل في فلك » لكتمة إنسان ، إذ ليس المعنى كل إنسان في فلك ، ويبدو أن المؤلف يقصد الآية « قل كل يَعْمَلُ على شَكْلِهِ » أي كل إنسان ولم يذكرها .

(٤١) انظر المعني ج ٢ ص ٢٤ . ولعل القائل بأنه تنوين تمكين هو الزمخشري قال : « إنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة ، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع رجع إلى ما كان عليه (الأشياء والنظائر ١٢١/١) .

(٤٢) وهذا بحث أقدمه في هذا المجال . هناك فرق بين ثلاثة أنواع من المضاف : النوع الأول ما تنوينه يذهب بالإضافة ويعود عند عدمها =

وقد يعارض هذا الترجي (٤٣) صنيعه في المغني فإنه حتى كونه
للمكين بالنظر قيل الدالة على الضعف ساكتا عليه . وقوله الشيخ خالد

مثل : قلم محمد . كتاب على ، وهذا إضافته جائزة . ويسمى التنوين فيه
تنوين التمكين . والنوع الثاني يشترك مع الأول في أن تنوينه يذهب عند
الإضافة ويرد عند عدمها ويكون هو عوضاً عن المضاف . وهذا إضافته واجبة
فلا يكون إلا مضافاً .

ومن هنا يظهر الفرق بين النوع الأول وذلك في الكلمات الآتية .
كل . بعض . أي . مع .

فال الأول إضافته جائزة والثانية إضافته واجبة ، فلما كان الثالث
إضافته لازمة حكمنا بأن التنوين إنما جيء به عوضاً عن المضاف . ولم
نحكم بذلك على النوع الأول . ومن هنا ظهر بطلان قول القائل : (وإذا صر
أن نقول بأن التنوين في كل وبعض للتعويض عن المضاف إليه فلم لا نقول
بأن التنوين في « قلم » مثلاً للتعويض أيضاً) حيث أنه من الممكن أن نقول .
قلم محمد ، بدون تنوين فإذا لم توجد الإضافة وجد التنوين كما في كل
وبعض) ظاهرة التنوين في اللغة العربية ص ١٠٠ . للدكتور عوض
الجهاوي) .

أما النوع الثالث من المضاف فهو الذي تكون إضافته لازمة متصل
النوع الثاني وهو : قبل وبعد وما أشبههما من الظروف . وعند حذف
المضاف فاست بين ثلاثة أحوال . إما أن تنوى لفظ المضاف إليه فكانه لم
يُحذف ، فيبقى المضاف على حاله غير منون وإنما أن شرط المضاف
إليه فكانه لم يُحذف ، فيبقى المضاف على حاله غير منون وإنما أن تنوى
معنى المضاف إليه بعد حذفه فيبني المضاف على الضم (والفرق بين بني
اللفظ ونها المعنى أن نهاية اللفظ تكون بلفظ محدد معين بحروف معينة
ونها المعنى ليس لها لفظ معين . والحالة الثالثة لا ينوى فيها لفظ المضاف
إليه ولا معناه . وحيثئذ يدخله التنوين وهذا التنوين جاء بعد حذف
المضاف إليه مع عدم نهاية لفظه أو معناه . أما التنوين بعد حذف المضاف إليه
بعد كل وبعض فلان المضاف إليه منوى لفظ المضاف والمعنى ، ومن هنا
افترق النوع الثاني وهو تنوين كل وبعض عن النوع الثالث وهو تنوين قبل
وبعد . فالتنوين في قبل وبعد لم يبنوا فيه لفظ ، ولا المعنى ، والتنوين
في كل وبعض نوى فيه لفظ المضاف ومعناه . ولو كان مثل التنوين في قبل
وبعد لحذف كما حذف في قبل وبعد ، ولكنه تنوين جاء عوضاً عن المضاف

رحمه الله كغيره بعد تصحيح أنه للتمكين (١/ب) يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها لم يسعه في معرض الاستدلال لذلك كما سبق إلى بعض الأفهام ، وإلا فسائل أنواع التنوين تشاركه في (هذا (٤) الحكم) ذكر لبيان ما هو الواقع ، لا استدلاً فتدبره .

والرابع : وهو العوض عن حرف زائد ذكره في المغني ، وعزاه لابن مالك ، كجندل ، أصله جنادل بغير تنوين حذف منه الآلف وعوض عنه التنوين . غال فيه : والذى يظهر خلافه ، وأنه تنوين صرف ولهذا يجر بالكسرة ، وليس ذهاب الآلف التي (هي (٤٥) علم الجمعية كذهب الياء من نحو جوار وغواش .. انتهى .

فائدة : الآلف لا تكون أصلاً في (١/١٧) الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال ، وإنما تكون زائدة نحو ضارب أو منقلبة عن واو نحو دعا وعصا أو ياء نحو يرى وفتى ، وإنما تكون أصلاً في الحروف نحو ما ولا ، لأنها جوامد ، وفي الأسماء غير المتمكنة نحو ذا ومتى .

(تبيّنه) :

عرف في المغني تنوين العوض بتعريف جامع للأنواع الأربع ف قال هو اللاحق عوضاً من حرفِ أصلي أو زائد أو مضافٍ إليه بمفردٍ أو جملة .

اليه . إن كل من التنوين والاضافة تتميم للمضاف ، ولذلك لا يجتمعان . ولكن من الأسماء ما يتم معناه بدون إضافة كالنوع الأول فلم يكن التنوين فيها عوضاً . ومن الأسماء ما لا يتم معناها بدون المضاف إليه وإضافتها لازمة مثل كل وبعض ، وأى ، وأية ، فلما حذف المضاف إليه كان لابد من عوض وهو التنوين الذي سماه النحاة (تنوين العوض عن مفرد) .
هذا اجتهادى وأرجو أن أكون قد وفقت في إلقاء الضوء في هذه المسألة الفاماضية التي صالح فيها علماء اللغة وجالوا ، واختلفوا ولكنهم اجتهدوا ، ولكل مجتهد نصيب . أتابنا الله وإياهم بفضل من عنده (انظر ترجم المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٣١) .

(٤٣) الترجى ، أى قول الانصارى السابق : « ولعله يرى » .

(٤٤) في نسخة (ج) ذلك وكلمة الحكم ساقطة .

(٤٥) ساقط من (ج) .

(الانواع الأخرى من القسم الأول)

النوع الثاني من نوعي المختص بالاسم ، وهو ما لا تتناول به الدلالة على الاسمية لكنه يجلب لداعي الضرورة او ل مجرد تكثير اللفظ وبحوها على ما سيأتي ايضا ان شاء الله تعالى .

وهو أربعة انواع أيضا .

الأول : تنوين الاضطرار ، وهو اللاحق في حال (١٧ / ب) الضرورة للمنادى المضموم نحو قول الأحوص (٤٦) :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرًا عَلَيْهَا
وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرًا سَلَامٌ

فإن قنوبته ليس للتمكّن كما قاله في المغني (٤٧) لأن الاسم وهو مطر مثلاً مبني على الضم . ونقل شيخ الإسلام في حاشيته عن بعض المحققين . إنه راجع في التحقيق إلى تنوين التمكّن ولكن الضرورة سبب إظهار التنوين الذي كان له قبل النداء .

نعم هذا البيت من قصيدة تصف حال مطر ، وهو رجل كان يسمى هو أقبح الناس وحال امرأته سلمى ، كانت أجمل النساء ، وأحسنهن وكانت تريد فراقه ، ومطر لا يرضى بذلك مقتوله : سَلَامُ اللَّهِ مُبْتَدًا . وعليها خبره ، أي على سلمى . وقوله يا مطر (١٨ / ١) (علم) (٤٨) . وتنوينه للأضرورة وفيه التشاهد .

(٤٦) ديوانه ١٧٣ تحقيق ابراهيم السامرائي مطبعة النعمان بالنجف الاشرف ١٣٨٩ م .
(٤٧) المغني ٢٤ / ٢ .
(٤٨) ما بين القوسين ساقط من (١) .

الثاني : تنوين الزيادة وهو تنوين صرف ما لا ينصرف كما قاله شيخ الاسلام رحمة الله في حاشيته كقول امرئ القيس (٤٩) :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خَدْرَ عَنْيَزَةَ

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مَرْجِلِي

وفاقاً لابن البار حتى جعل كلاً من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسماً برأسه . وخلافاً لبعضهم حيث جعلها قسماً واحداً وهو تنوين الاضطرار كما نقله عنه في المغني فقال : وزاد بعضهم سابعاً وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف وللمنادى . المضموم . وظاهر كلام الشبيح خالد الأزهري في شرح التوضيح ميل إلى هذا (٥٠) . وكلام بعض بقى (١٨/ب) أن المراد بتتوين الزيادة بتتوين المنادى المضموم ، وتتوين الضرورة تويين صرف ما لا ينصرف تنوين التمكين . قال في المغني لأن الضرورة أباحت الصرف وتتوين المنادى ليس يتمكناً لبناء الاسم على الضم كما تقدم فافتقرقا . وأما معنى البيت في يوم ظرف منصوب باذكراً مخدوفاً . وجوز التبريزى (٥١) في شرح المعلمات جتره عطفاً على اليوم المجرور في البيت قبله (٥٢) ، ورفعه (٥٣) مجازاً

(٤٩) من معلقته .

(٥٠) التوضيح ٣٧/١ .

(٥١) هو يحيى بن على بن محمد بن الحسن أبو زكرياء ابن الخطيب التبريزى أحد الأئمة في الفحو واللغة والأدب . صنف شرح القصائد العشر وغير ذلك . توفي سنة ٥٠٢ (البغية ٤٤) انظر (شرح القصائد العشر لابن التبريزى ص ١٤ ، ١٧) .

(٥٢) وهو قوله :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مَنْهُنَّ صَالِحٌ

وَلَا سَيِّمَاهُ يَوْمٌ بِدَارَةٍ جَلْخَلٍ

والمقصود باليوم هو ما بعد « لا سيما » قال المفراء : « لا يجوز أن يكون « يوم عقرت » مردوداً على قوله « ألا رب يوم » لأنيه مضان غير

لبنائه لفظاً بإضافته إلى فعل مبنيٍ . والعذر خشبات تنصب فوق قذب البعير مستورة بتوب ، والمراد المزوج . وعَنِيزَةٌ (١٩/١) ابنة عم أمرىء القيس ، كان عائضاً لها فاحتال في طلب الغرة منها فعتر راحلته يوم رحيل الحى للعذارى المنافرات في الركب عن الرجال في حكاية يطول ذكرها . وقسم متاع راحلته بينهن . فَحَمَلْتُهُ وبقيت عنيزة لم بحَمَلْنَاهَا (٢٤) . وقال لها . ليس لك بد من أن تحمليني معك فانى لا أطيق المشى ، ولم اعتد ، فحملته على بعيرها . و (مرجل) بالمعجمة ، أى مصيري راجلة . يقال : رجل الرجل يرجل إذا صار راجلاً ، وأرجله غيره اذا صيّرته كذلك . والمراد أنها لما حملته على بعيرها ، ومال معها في شقّها ليقبلها كرهت أن يعقر البعير . وقولها (لك الونيلات) (١٩/ب) دعاء له على عاده العرب في ذلك ، أو دعاء عليه ، اذ كانت تخاف أن يعقر بعيرها كما انتصار الى الاحتمالين ابن الأنباري (٥٥) .

محسن ، وهو معرفة ، فلا يجوز لربة أن تقع على المعرف « وما يقال في « يوم عَقَرْتُ » يقال في « يوم دخلت » فكلاهما معطوف على اليوم في « ولا نسيما يوم » (انظر شرح الفصائد السبع الطوال من ٣٤) .
 (٥٣) لم يبين المصنف وجه الرفع محله . قال أبو بكر الأنباري في شرح الفصائد السبع الطوال ص ٣٣ : « اليوم موضعه رفع على الرد على اليوم الذي بعد سيماء » فهو مرفوع محله ، مبني على الفتح لفظاً .
 أقول وقد عرفنا أن الاسم النكرة بعد « لا سيماء » يجوز فيه الرفع والنصب والجر . فلتقول بجر يوم ورفعه على العطف على يوم في « لا سيماء يوم » .

(٥٤) في نسخة (أ) و (ب) شيئاً بالنصب وهو الصواب .
 (٥٥) انظر شرح الفصائد . السبع الطوال لابن الأنباري أو الأنباري ص ٣٦ قال : « لك الونيلات » فيه قوله : أحدهما أن يكون دعاء منها عليه في الحقيقة ، اذ كانت تخاف أن يعقر بعيرها ، والآخر أن يكون دعاء منها عليه في الحقيقة ، اذ كانت تخاف أن يعقر بعيرها . والآخر أن يكون دعاء منها له في الحقيقة كما تقول العرب للرجل اذا رمى . فأجاد : قائله الله ما أرماء » أقول : وتنقول العرب : ويлемه فاريسا .

والشاهد في (عنيزة) حيث نون وهو ممنوع الصرف .

الثالث : المهووز : ويسمى تنوين الشان ، وهو اللاحق للمهماز من أسماء الاتسارة مثل (٥٦) هؤلاء قوهك حكاه أبو زيد عن العرب . قال : ولكن لا يحاولون به معنى .

وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في ألف (قبعتري) (٥٧) وتنقل في المغني عن ابن مالك أن الصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الأسماء كذنون خيفن . وليس بمتىوبن قال : وفيما قاله نظر ، لأن الذي حكمه سماها تموينا وهذا دليل على أنه سمعه في (٢٠ / ١) الوصل دون الوقف ونون خيفن ليس كذلك . وقد علِم مما قررناه في الأنواع الثلاثة اختصاصها بالاسم .

ومن نم يعلم اختصاصه بالاسم ، إن لا يسمونه (٢٠ / ب) قبيل حكایته دخوله على غيره .

(٥٦) يقول مثل هؤلاء وكلمة (مثل) توحى بأن الكلمة أمثال ، وما هي الا لكلمة واحدة تنتهي بالهزة من أسماء الاشارة هي هؤلاء .

(٥٧) سعيد بن أوس أبو زيد الانصاري توفي ٢١٥ هـ (البغدادية)

• (505

(٥٨) "الحمل" الضّخم .

(٥٩) في (١) قال بدون ضمير والخواص ما فني (بن) و (حن) .

(٦٠) المفتى ص ٢٥

القسم الثاني

وهو ما لا نحاول به الدلالة على الاسمية

وتخالف فائدته بحسب اختلاف ملحوظة .

القسم الثاني المشرك بين أنواع الكلمة من اسم و فعل و حرف (١) .

وهو نوعان . تتبون الترثيم ، والتنوين الغالى على ما فيهما من خلاف ، وهو قولان : أحدهما أنهما نونان ، ولبسان من أنواع التنوين حقيقة في شيء . (افترقت) (٢) أصححاب هذا المقول فرقتين : فرقه ذهبت - كأبى الحجاج بن معزور (٣) في الترثيم - إلى أنه نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رأيت زيدا . وقد زعم أنه ظاهر قول سيبويه .

وكالزجاج والسيرافى - فى الغالب . الى أنه نون (إن) (٤) المزاده
من الم ساعر فى آخر كل بيت إيدانا بتمامه فحذفت (٢١ / ١) الهمزة لضعف

(١) قال الرضي في شرح الكافية ١٤/١ : ولم يسمع دخوله
 أى تنوين الترجمة في الحرف ، ولا يمتنع ذلك في التيسار .
 (٢) في (ب) وافسر . وكلاهما صواب ، لأن التأنيث جائز .
 (٣) هو يوسف بن معزوز أبو الحاج من أهل الجزيرة الخضراء .
 ألف شرح الإيضاح للفارسي ، والرد على الزمخشري في مفصله وغير ذلك
 مات بمصرية في حدود ٦٢٥ هـ (البغة ٤٢٤) .

ذكره أبو حيان في ارتباط الضرب ٣١٦/١ وذكر أنه يرى أن الأقسام المختصة بالاسم كلها نوع واحد ، وهو تنوين التمكين وقال وظاهر مذهب سبويه في الذي يسمونه تنوين الترميم انه ليس بتتوين ، إنما هو نون "بدل" من الهمزة (أي الآلف) لا تنوين" . فعلى هذا لا يكون التنوين الا قسما واحدا ، وهو تنوين التمكين والمعنى تنوين الصرف

وورد ذكر ابن معنوز في التذليل والتكميل ٢٨٥ / ١ مبحث التذللوين .

٤) هل الشاعر يزيد « إن » بعد كل بيت إذاناً بانتهائه ولماذا « إن » ؟

أقول : هذا ليس ببعيد عن الصواب ، لأن همزة « إن » تبدأ من أقصى
الحلق وتخرج نونها من التجويف الأنفي فتحديث رينينا فاهندي العرب الى
بيان انتهاء التول بصوت (إن) الذي يشبه لقة الساعة في عصرنا فنشعر
بنهاية وقت وابتداء آخر .

الصوت ببها ، فتوهم السامع أن النون تنوين . وفرقـة ذهبت إلى أنهما نونان زيدتا في الوقف كما زيدت نون « ضيفن » في الوصل والوقف . قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية . وتقـدمت الاشارة اليـه في ابتداء الكلام في قـسم المختص (٥) . قال ابن هشام في التوضـيـح : وهو الحق لـثـبـوـتـهـماـ معـ «ـ الـ »ـ ،ـ وـفـىـ الفـعـلـ ،ـ وـفـىـ الـحـرـفـ ،ـ وـفـىـ الـخـطـ وـالـوـقـفـ ،ـ كـمـاـ يـظـهـرـ لـكـ فـيـمـاـ يـأـتـىـ مـنـ الـأـمـثـلـةـ .ـ ولـحـذـفـهـمـاـ فـيـ الـوـصـلـ ،ـ وـلـيـسـ نـسـئـ منـ أـقـسـامـ الـتـنـوـيـنـ كـذـلـكـ .ـ وـعـلـىـ هـذـاـ التـقـدـيرـ فـجـمـيعـ الـأـقـسـامـ مـخـتـصـةـ بـالـأـسـمـ فـلـاـ يـرـدـانـ عـلـىـ هـذـاـ الـتـقـدـيرـ أـنـ الـأـسـمـ يـعـرـفـ بـالـتـنـوـيـنـ (٦ـ/ـ بـ)ـ (ـ باـعـتـبـارـ)ـ (ـ مـاـ فـيـ نـفـسـ الـأـمـرـ)ـ .ـ أـمـاـ باـعـتـبـارـ تـسـمـيـتـهـمـاـ تـنـوـيـنـيـنـ فـيـرـدـانـ .ـ

القول الثاني أنهما نوعان من التنوين ، لهما خصوصيات ، منها
ـجاـعـةـ «ـ الـ »ـ وـالـاتـصـالـ بـغـيـرـ الـأـسـمـ .ـ

(تـنـوـيـنـ الـتـرـنـمـ)

فالنوع الأول وهو تـنـوـيـنـ الـتـرـنـمـ هو الـلـاحـقـ لـلـقـوـافـىـ الـمـطـلـقـةـ وـالـأـعـارـيـضـ الـمـصـرـعـةـ وـأـعـدـىـ بـالـأـعـارـيـضـ الـمـصـرـعـةـ الـتـىـ غـيـرـتـ لـتـسـواـزـىـ ضـرـوبـهـاـ ،ـ وـبـالـقـوـافـىـ الـمـطـلـقـةـ الـتـىـ آخـرـهـاـ أحـدـ الـحـرـوفـ الـثـلـاثـةـ الـتـىـ هـىـ الـأـلـفـ وـالـوـاـوـ وـالـمـاءـ الـمـوـلـدـاتـ مـنـ إـشـبـاعـ الـحـرـكـةـ الـمـسـمـاءـ لـلـعـرـوـضـيـبـينـ بـحـرـوفـ الـأـطـلـاقـ ،ـ وـلـلـنـحـوـيـنـ بـحـرـوفـ الـعـلـةـ ،ـ وـلـلـقـرـاءـ بـحـرـوفـ الـمـادـ وـالـلـيـنـ .ـ مـثـالـهـ قـولـ جـرـيرـ (٧ـ)ـ :

أـقـلـتـىـ الـلـئـومـ -ـ عـاـذـلـ -ـ وـالـعـتـابـنـ

وـقـوـلىـ -ـ إـنـ أـصـبـتـ -ـ لـقـدـ أـصـابـنـ

(٥) انظر ص ٤٧ .

(٦) ساقط من (ب) .

(٧) ديوانه ص ١٤ طبعة الصاوي ١٩٥٣ .

فلحق العروض والقافية ، وهما « العتابن » وأصابن » (١٢٢ / ١)
والأصل « العتابا » و « أصابا » فجئ بالتنوين بدلا من الألف الممحورة
لغرض .

وفائدته – كما قال العز الحاضري (٨) – تحسين الانشاد .
وتحسينه إما بالترنم ، أى التغنى كما صرخ به ابن يعيش (٩) مدعياً أن
الترنم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرف أغن (١٠) وتبعه شارح اللباب .
فقال : إنما جيء به لوجود الترنم ، (وذلك لأن حرف الحلق مدة في
الحلق (١١) ، فإذا أبدل منها التنوين حصل الترنم ، لأن التنوين ‘غنة’ في
الخيشوم .

وإما بترك الترنم على ما صرخ به سيبويه وغيره من المحققين من أن
الترنم (١٢) ، وهو التغنى إنما يحصل بحرف الإطلاق ، لقبوله ما لم
الصوت بها ، فإذا أنشدوا ولم يتربعوا جاءوا بالنون في مكانها (٢ / ٢٢)
في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم ، وكثير من قيس . وأما الحجازيون
(فلا) (١٣) ، لأنهم يدّعون القسوافي على حالها في الترنم ، ومن ثم
اختلاف هؤلاء القائلون بأنه بدل من الترنم على قولين :

(٨) لعله محمد بن محمد بن هلال الحاضري . أو أخوه محمد الولوي
الحاضري ، ذكرهما السخوى في الضوء اللامع . ٨١ / ٩ .

(٩) هو يعيش بن على بن يعيش بن محمد الحلبى موفق الدين
أبو البقاء المشهور بابن يعيش في رمضان سنة ٥٥٣ هـ وتوفي سنة ٦٤٣ .
من تصانيفه شرح المفصل . وهو أشهر شروح المفصل
(البغية ٤٢١) .

(١٠) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٣ / ٨ ، ٣٤ .

(١١) الصواب : لأن حرف العلة . والتصحيح من شرح اللباب الذي
نقل عنه المصنف ص ١٣ ، مخطوط بمكتبة البلدية بالإسكندرية ، وانظر
ص ١٣ ، ١٤ قسم الدراسة .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٣) ما بين القوسين ساقط من (١) .

أحد هوا

التعبير بالترنم غير صواب ، لما فيه من الإبهام . والصواب أن
يقال : تنوين ترك الترنم ، واختاره عبد اللطيف (١٤) من سفيون ابن هشام
في اللمع الكاملية

والثانية :

يجوز أن يقال : تنوين الترجم على حذف مضاف ، وهو اختيار ابن مالك في سرح (١٥) الكافية .

واختلاف تعبير هؤلاء في تقدير المضاف ، فقدره بعض "أعر كابن مالك فيما نقله المرادي عنه بدأ الترجم (١٧) ، أي المترنم .

وأولى التقديرین عندی (١/٢٣) هذا ، لأن الإسناد فيه حقيقی بخلاف الأول ، وإن كان فيه إيماء إلى التعویض والإidal والفائدة .

(١٤) هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز المعروف
بابن المرحل . أخذ عبنة جماعة منهم ابن هشام وابن الصائغ . توفي في
القاهرة سنة ٧٤٤ هـ (الدر الكامنة : ٢/٧٤٠ ، طبقات الشافعية .
٥٣٠) .

(١٥) عبر عنه ابن مالك، في التسهيل، ح. ٢١٧ بـترك الترجمة.

^{١٦)} انظر التصريح على التوضيح ٣٦/٢.

(١٧) ذكر ذلك المرادى عن ابن مالك فى كتابه (الجنى الدانى)
 فقال : قال ابن مالك : وقولهم تنوين الترجم هو على حذف مضلّاف .
 والتقدير : تنوين ذى الترجم (انظر الجنى الدانى فى حروف المعسانى
 ص ٨٤) تحقيق الجهاوى رسالة بدار العلوم .

تَبْيَان :

ذكر العلامة ابن أبي القاسم السعدي (١٨) رحمة الله تعالى في حاشيته على التوضيح أن ابن هشام قال في تمواهده قد وقع للمؤلف - يعني ابن مالك - وهم في تسميته هذا التنوين تنوين الترجم والصواب تنوين ترك الترجم ، إذ الترجم إنما هو في الحرف الإطلاق وقال سيبويه - رحمة الله) أما إذا ترجموا فإنهم يلحقون الألف والواو والياء ، لأنهم أرادوا مد الصوت وإذا أنسدوا ولم يترجموا فأهل الحجاز يدعون القوافي على حالها في الترجم ، وناس كثير من بني تميم يبدلون مكان المدة النون (٢٣ ب) .. انتهى .

قال ، أى السعدي بعد حكاية ذلك : توهيمه لابن مالك رحمة الله - وهم منه وغلط عليه فإنه رحمة الله صرخ في شرح الكافية - بأن الذي يسمى تنوين الترجم إنما هو عوض من الترجم ، لأن الترجم مد الصوت بمدة تجسس حركة الروى ، مم نقل كلام سيبويه المتقدم - بأتم مما ذكر ابن هشام - ونص عليه في شرح التسهيل (١٩) فقال . « أو إشعارا بترك الترجم ، فكيف يسرع إلى توهيمه مع ما نص عليه قى آنسير كتبه لا وكونه - كما قبل - علامة العلماء ، واللرج الذى لا ينبهى . وكل لج ساحل .. انتهى .

(١٨) عبد الغفار بن محمد السعدي المصرى تاج الدين أبو القاسم توفي سنة ٧٣٢ هـ ذكره أبو حيان فى تذكرةه ص ٦٩٩ - ٧٠٤ : (الدرر الكامنة ٣٨٦ / ٢) ولم أعرف اسم ابنه هذا صاحب الحاشية على التوضيح .
 (١٩) العبارة التى رأيتها فى شرح التسهيل لابن مالك فى الجزء الأول صفحة ١٠ هى « وإما أن يكون عوضا عن مدة الإطلاق فى روى مطلق فلا يختص باسم ، لأن الروى قد يكون بعض فعل ، كما يكون بعض اسم . وذلك فى لغة تميم كإنشاد بعضهم .

أَقْسَى اللَّوْمِ عَادِلٌ وَالْعَتَابُ

وَقُولَى إِنْ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابَنْ

وعبارة ابن مالك هنا لا نفهم منها ما إذا كان الترجم بالتنوين أو ترك التنوين ، فمن ابن نقل ابن السعدي هذا ؟

وكلام شيخ الاسلام الجد رحمة الله (١/٢٤) في حاشيته صريح في أن توهيمه إنما هو للشيخ بدر الدين (٢٠)، لا لوالده . وهذا مخالف لما يقتضيه كلام السعدي المذكور ، وعبارته في الحانية المذكورة .

وجعل المصنف في شرح شواهد بدر الدين أن من أوهام بدر الدين وأوهام غيره تسمبة هذا التتوين تتوين الترمي . وإنما الصواب . تتوين ترك الترمي فجعله وهما وعيّر به هنا ، والصواب أن لا يقال . إنه وهم ، بل بتأويل ، والله أعلم .. انتهى .

ويمكن الجمع بين الكلمين بأن توهيم أحدهما مستلزم لتهيم الآخر . لاتفاقهما على هذه التسمية ، والله أعلم .

فائده . قد يبدل التتوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم (٢١) « واللَّيْلِ إِذَا يَسِّرَ » (٢٢) بالتتوين ، كما (٢٤/ب) ذكره في المغني في حرف الكاف .

ونذكر شيخ الاسلام في حاشيته أن ما أشبه القوافي مطابقاً كان مثلاً في لحوق التتوين كالقواصل في القرآن ، نحو قراءة أبي الدين سار

(٢٠) انظر (شرح الألفية من ٢٣:) لبدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين المشهور بابن مالك سبقت ترجمته، ص (٢١) في البحر المحيط ٤٦٧/٨ ما نصه « وقرأ أبو الدين الأعرابي والفجر ، والوَّتْر ، وسر بالتوين في الثلاثة ، قال ابن خالويه : هذا كما روى عن بعض العرب أنه وقف على آخر القوافي بالتوين وإن كان فعلا ، وإن كان فيه الألف واللام قال الشاعر : « أَقْلَى اللَّوْم .. وذَكَرَ الْبَيْت » ثم قال أبو حيان : « وهذا ما ذكره النحويون في القوافي المطلقة اذا لم يتزد الشاعر . وهو أحد الوجهين للذين للعرب اذا وقفوا على الكلم في الكلام ، لا في الشعر . وهذا الأعرابي اجرى القواصل مجرى القوافي » وهذا النص سيدركه المؤلف .
(٢٢) سورة الفجر آية { .

الأعرابى ، والفجر والشفع (٢٣) والوتر ، ببنوين الثالثة ، قال ابن خالويه : الحق به التتوين من حيث أن الفواصل تشبه القوافي فى الشعر ، أى وأجرى الوصل مجرى الوقف كما فى قوله تعالى « الرسولا » (٢٤) و « السبيلا » (٢٥) و « الطنونا » (٢٦) و « المتعالى » (٢٧) . ونحو ذلك إضاح المعراج فى اصطلاح المروضين اسم لأحد شطري البيت ، والعرض اسم للجرء الأخير من البيت ، والروى اسم لحرف (١/٢٥) الذى تلزمه القافية ، وبسمى به فيقال : قافية لامية أو رائية أو نحوهما . والكافيه اسم للحرف الأخير من البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التى قبض المساكن ، وقبل مع المتحرك نحو « لاًها » من قوله « أعلامها » وهذا مذهب الخليل وهو الراجح من أقوال خمسة ، ثانيها وهو مذهب الأخفش إنها هى الكلمة الأخيرة من البيت كاعلامها بأسره وثالثها وهو مذهب قطب (٢٨) أنها الحروف التى تبني عليها التصيدة ، فلا فرق بينها وبين الروى على هذا ، ورابعها وهو مذهب ابن كيسان (٢٩) انه كل ما لزم اعادته فى البيت وخامسها أنها البيت بأسره . وفي استتقاطها وكونها بمعنى نابعه أو (٢٥/ب) متبوعة كلام ليس هذا موضع ذكره .

(٢٣) ليس قوله « الشفع » فاصلة . والصواب . والفجر ، والوتر ، ويسر . وقد سبق ذكر هذا النص قريرا فى الهامنى .

(٢٤) نهاية الآية ٦٦ من سورة الأحزاب .

(٢٥) الآية ٦٧ من سورة الأحزاب .

(٢٦) نهاية الآية رقم ١٠ من سورة الأحزاب .

(٢٧) نهاية الآية ٩ من سورة الرعد .

(٢٨) هو محمد بن المستير أبو على النحو المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وكان يدلج إليه فإذا خرج رآه على بابه فقال له : ما أنت إلا قطب

ليل فلقب به مات سنة ٢٠٦ (البغية ١٠٤) .

(٣٩) هو محمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوى . أخذ عن البرد ونعلب ، من تصانيفه المذهب فى النحو . معانى القرآن . علل النحو . ما اختلف فيه البصريون والkovيون مات سنة ٣٢٠ هجرية

(البغية ص ٨) .

وفي الاقتصر على ما ذكرناه كفاية في الإيضاح (٣٠) .

نم إذا علمت اشتراك هذا النوع بين أنواع الكلمة الثلاثة ، فمثاليه في الاسم قول العجاج (٣١) :

يَا صَاحِبَ الْهَاجَ الدَّهْوَعِ النَّذْرَفَنْ

وفي الفعل قوله من قافية أخرى (٣٢) :

مِنْ طَلْلٍ كَالْأَتْحَمِيَّ أَنْهَجَنْ

وقد اجتمعا في بيت جرير السابق ، فإن الأول وهو (العتاين)^١ ،
اسم ، والثانى هو « أصاين » فعل . ومثاله في الحرف قول النابغة
الذبيانى (٣٢) :

إِنَّهُ التَّرَحَّلُ غَيْرُ أَنْ رِكَابَنَا^٢
لَكَ تَزَلُّ بِرِحَالِنَا ، وَكَانَ قَدِينْ

(٣٠) استطرد المؤلف إلى الحديث عن القافية بمناسبة تنوين الترسم
والغالى للذان يتعلق الحديث عنهم بالقوافي . فذكر الخلاف في القافية .
وبين العروض والضرب والروى . ولكن ترك آهن مسألة يتعلق بها بيان
الفرق بين التنوين الغالى وتنوين الترميم . كان عليه أن يبين معنى القافية
المطلقة والقافية المقيدة ، وكيف تكون تعقيلاً الضرب تامة أو ناقصة حتى
يتضح التنوين الغالى ، ويبعدوا لنا كيف يكون زائداً عن الذرين . ولكن الرجل
راح يبين لنا الخلاف حول مفهوم القافية ، ولذلك كان استطراده هنا
ذليل الجدوى في توضيح الفرق بين هذين النوعين من التنوين .

(٣١) انظر الديوان ملحقاته ص ٨٢ بعنوانة وليم بن الورد ليسسك
١٩٠٣ م .

(٣٢) انظر الديوان ص ٧ .

(٣٣) انظر الديوان ص ٨٩ ، وهو البيت الثانى من القصيدة المعروفة
بقصيدة التجربة وهى امرأة النعمان .

ومعنى الآيات الأربع : أما الأول منها وهو بيت جرير « فائقى »
أمر من الإقلال ، أى القلة « واللئوم » بفتح اللام (٩/٢٦) العذل ، و « عاذل »
بفتح اللام ترجم عاذلة على لغة من ينتظر ، والعتاب : عطف على اللوم ،
و « لقد أصابن » مقول قوله ، وجواب الشرط محفوظ تقديره إن
أصبت أنا (٣٤) لا تعذلى ، قوله : لقد أصاب قاله العيني .

وقال شيخ الإسلام في حاشيته : لقد أصاب : جواب قسم محفوظ ،
والقسم وجوابه معمول » لقولي « الواقع قبل « إن أصبت » الذي
هو (٣٥) دليل جواب الشرط على المرجح ، خلافاً للكوفيين والبرد
وابي زيد فالجواب محفوظ مماثل لدليله السابق ، وليس هو من اجتماع
شرط وقسم ، وإلا لكان مجردًا من اللام على أنه جواب الشرط ، لأن السلف
حقئ ، وليس هنا ذ خبر ، فاعلم ذلك .. انتهى .

(٣٤) هذا الشرح منقول عن سرح شواهد الألفية للعيني الموجود
على حاسبة الصبان على شرح الأشموني على الألفية ٣٠/١ ولكن الضمير
في « أصبت » ليس ضمير المتكلم الذي هو الشاعر ، ولكنه ضمير المخاطبه
والمؤلف ذكر الضمير « أنا » يظن أن الضمير في « أصبت » للشاعر ، ولكن
العيني لم يذكر هذا الضمير ، لأنه فهم الصحيح وهو أن الضمير
يعاذله وهو التاء المكسورة في « أصبت » فالشاعر يريد أن يقول
لعاذلته : إن كنت على صواب في قوله قوله : إنني على صواب ،
وليس المراد : إن كنت أنا على صواب فقولي إنني على صواب كما فهم
المصنف .

(٣٥) هو عائد على « قوله » ، وهذا استطراد يستغنى عنه هذا
البحث . مع أنه لم يستطع أن يوضح المسألة كما يجب ونستطيع أن
نزيدها وضوحاً فنقول :

أصل المعنى : يا عاذلة ، إن أصبت قوله : والله لقد أصاب .
فتقدم جواب الشرط « فقولي » وعند التقديم لم يكن هو جواب الشرط عند
البصريين ، وإنما هو دليل عليه ، وقال الكوفيون : انه جواب الشرط .
تقدم أو تأخر . وجملة « لقد أصاب » جواب القسم الذي هو « والله »
وتحذف قوله عليه لام القسم في « لقد » فاللام في « لقد » لام قسم .

وأما (٢٦/ب) الثاني والثالث منها وهم بيتا العجاج وتمام (٣٦)
الأول :

ِمَنْ طَلَلْ أَمْسَى يُحَاكِي الْمَصْحَفَا

و مصدر الثاني :

مَا هَاجَ أَهْزَانًا وَشَجَوْا قَدْ شَجَنَا

فـ « صالح » ، مرخص صاحب ، و ترخيه نادر ، لأنه ليس بعلم ،
ولا مؤنث ، و « ما » استفهامية وهاج . بمعنى **هار** و تحرك ، يتعدى
ولا يتعدى . وها هنا متعد ، والذرف بضم الذال المعجمة وفتح الراء
المشدة جمع ذارفة من ذرف الدمع إذا سال ، صفة **للعَسْوَنَوْنَ** والطلل
ما شخص من آثار الديار ، وجمعه أطلال وطلول ، ويحاكي ، أى يتسابه .
والمعنى : أى شيء يبيّن العيون الذارفة بالدموع من طلل ، أى من رؤيه .
طلل قد أمسى يحاكي سطور المصحف في الخفاء لا ندارسه . والأنتحمي
من البرود بها خطوط دقيقة ، وليس (١/٢٧) ياؤه للنسبة في الأصح
وقليل للنسبة إلى اتحم موضع باليمين تصنف فيه البرود . وانهجه فعل
ماض ، يقال إنهجه الثوب إذا **بَلَى** وأخلق . والشجو كالشجن : الحزن .
والعطف تفسيري (٣٧) ، صبح لتأخير اللفظين .

وأما الرابع منها وهو بيت النابغة « **نَأِفَدْ** » بكسر الفاء معناه : قرب

(٣٦) قوله : وتمام الأول و مصدر الثاني يفيد أن مقتطعه الترجم حكمه
حكم بثقبة اوزان الشعر يقوم البيت فيه على عروض وضرب وشطر أول وهو
الصدّر ، وشطر ثان وهو العجز ، ولكن من المعروف أن الرجز المشطور
يتقوم للبيت فيه على سطر واحد لا صدر له ولا عجز ولذلك سموه مقتطعه
الرجز لأن البيت يقوم على سطر واحد كما ثقلت : فقوله :

يَا صَاحِبَهَا هَاجَ الْعَيْنَوْنَ الْذَرَفَا

ِمَنْ طَلَلْ أَمْسَى يُحَاكِي الْمَصْحَفَا

فهذا بيتان لا بيت واحد على أصح الأقوال ، فلا داعى لما ذكره
المصنف .

(٣٧) أى عطف « صجو » على « أحزان » وهم بمعنى .

ودنا (٢٨) ، ويروى « أِزف » ، والترحل : الارتحال ، وكذا الرحطة بكسر الراء . وأما بضمها فالترحل إليه . والركاب : الإبل الرواحل ، واحدتها راحلة والمرحال من الرحيل ، وجمع رحل أيضاً وهو مسكن الرجل ومنزله وقوله . وكأن قدن « أى » ، وكان قد زالت وذهبت بقرينة « لَمَا نَزَلَ » والاستثناء منقطع . والمعنى : قرب ارتحالتنا ، لكن رحالنا لما نزل بعد مع عزماً (٢٧/ب) على الانتقال . وكأن : مخففة من التقيلة قاله العيني (٣٩) .

النوع الثاني :

وهو التنوين الغالى ، ويسمى المنغالى أبضاً ، وهو اللاحق للقوافي المقيدة ، والاعاربض المصرعة زيادة على الوزن ، وأعنى بالقوافي المقيدة القوافي الذى ليس روبيها حرف إطلاق . واحتل فى سبب تسميته غالياً : فقبل : لزيادته على الوزن . لأن الغالى فى اللغة : الزيادة وهو صريح كلام التوضيح (٤٠) .

وسماى الآخفش الحركة التى قبل لحاته 'غلوا' . وقيل لقلته ، والقليل يسمى غالياً . وهو قول ابن الحاجب (٤١) .

(٢٨) فى جميع النسخ « دنى » بالياء ، ولكن الألف أصلها وأو بقل دعا فتكتب بالألف .

(٣٩) أنظر سواهد العيني هامش ص ٣١ ، ٣٢ من حاشية الصبان على شرح الاشمونى الجزء الاول .

(٤٠) أنظر التصريح على شرح التوضيح ٣٦/١ .

(٤١) أنظر الإيضاح فى شرح المفصل ٢٧٧/٢ يقول ابن الحاجب والخامس التنوين الغالى ، وهو كل تنوين لحق قافية مقيدة وهو قليل « فلم يذكر سبب تسميته غالياً ، وإنما وصفه بالقلة ، وليس معنى هذا أن سبب تسميته غالياً قلة .

مثاله قول رؤية (٤٢) - كما قبيل - :

قالت بفات العـ يا مـلـمـي وإنـ
كانـ فـقـيرـاً مـعـدـمـاً ، قـالـتـ : وإنـ

فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن . وجعله ابن عبيش نوعا من الترنم (٤٣) ، لا نوعا مستقلا كما (١/٢٨) تقدمت الاشارة اليه فى ابتداء التقسيم زاعما ما تقدم عنه (٤٤) من أنه يحصل بالذون ، لأنها حرف أخن ، وإنما سـمـىـ المـفـنـىـ مـغـنـيـاـ (٤٤) ، لأنـهـ بـغـنـىـ صـوـتـهـ ، أـىـ يـجـعـلـ فيهـ غـنـةـ ، والأـصـلـ عنـهـ مـفـنـ بـثـلـاثـ نـوـاتـ ، فـأـبـدـلـتـ الـخـيـرـةـ يـاءـ تـحـفـيفـاـ .

وأنكر ثبوت هذا النوع رأسا الزجاج والسيرافى ، قالا : لأنه يكسر الوزن ، فعل الشاعر كان بزيد « إن » إلى آخر ما تقدمت الاشارة اليه من كلامهما . واختاره ابن مالك ، قال ابن هشام : وفي هذا توهيم الأخفقين والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن . والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في « صـهـ » و « يومئـ » . واختار ابن الحاجب (٤٥) الفتح حملـا على حركة ما قبلـ

(٤٢) انظر ملحقات ديوان رؤية جمع وليم بن الورد لييسك ١٩٠٣ .

(٤٣) انظر ص ٣٣ وما بعد من الجزء الثامن من شرح المفصل لابن يعيش .

(٤٤) انظر من

(٤٥) أقول : يقولون بالكسر وابن الحاجب يقول بالفتح ، وتلك مسألة تتوقف على انشاد الشاعر ، فهل كان الشعرا ينشدون مع فتح ما قبل هذه الذون أو كسره ؟ وليس إلى ذلك سبيل اللهم إلا إذا وصلنا شيئا من كلام من كانوا ينزلون البوادي وخاصة عند بنى تميم . واسترجعوا نظرا لهم انشادهم للشعر فحدثونا عن ذلك ، وهذه مسألة تحتاج إلى بحث شاق في كلام الرواة ، وما قاله ابن الحاجب لا يعتمد به .

ذون التوكيد كاضربا ، قال ابن هشام (٤٨/ب) وسمعت بعض العصريين يسكنن ما قبله ، ويقول : الساكنان يجتمعان في الوقف ، وهذا خلاف ما أجمعوا عليه . وقد تقدم أن الحركة قبل تسمى 'غلوة' (٤٦) .

وقد اختلف النقادون بأن هذا النوع تنوين (٤٧) في فائدته ، فقال ابن يعيش : فائدته . الترمذ (٤٨) أيضا .

وقال الجرجاني (٤٩) : فائدته التنصيص على الوقف ، أى لاته لما كان مسكتنا لم يعام أوصل أم وقف فلما أرادوا التنصيص على الوقف آتوا بالتنوين علامة على الوقف ، قال : وهو نظير فعلهم بالحذف في نحو : قام زيد . وفي شرح التوضيح للتبغ خالد الأزهري بعد حكایة الخلاف في فائدته أنه وقع في شرح اللثب أن هذا التنوين إنما يلحق الكلم إذا أريد به ترك الوقف (٥٠) ، ووصل آخر البيت الأول بأول (١/٢٩) البيت الثاني انتهى . قال ، أعني السیف خالد : والنحرير الأول ، بمعنى : قول الجرجاني .

(٤٦) انظر ص ٨٣ .

(٤٧) هذا الكلام منقول برمهه من التصريح ، وليس للمؤلف غير النقل ، ولكن حدث خلاف في التعبير هنا فعبارة التصريح « واحتللت مبتنته تنوينا في فائدته » والباقي لا تغيير فيه .

(٤٨) انظر شرح ابن يعيش للمفصل ٣١/٨ وما بعدها .

(٤٩) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوى المشهور ، أبو بكر أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ، صنف المغني في شرح الأيساخ . المقتضى في شرحه . الجمل . العوامل المائة وغير ذلك مات سنة ٤٧٤ (البغية ٣١١) .

ثم إذا علمت استراك هذا النوع بين الكلم الثلاثة فمثاله في الاسم قول رؤية (٥١) :

وَقَائِمُ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقَنْ

وفي الفعل قول أمراء القيس (٥٢) :

أَحَارَ بَنْ عَمْرُو كَانْتَى خَمِرَنْ
وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَا تَمِرَنْ

كذا مثل له المراوى في شرح الألفة (٥٣) .

ومثل له الشيخ خالد في شرح التوضيح (٥٤) بقول العجاج (٥٥) .

هَنْ طَلْلٌ كَالْتَحَمَمِيَّةِ أَنْهَجَنْ

وهو سهواً منه ، لأنه تنوين ترذم كما تقدم (٥٦) للحوقة للقوافي المطلقة وعدم زباديه على الوزن ، ومثاله في الحرف قول رؤية المتقدم (٥٧) أولاً ، أعني قوله :

قَاتَلَتْ بَنَاتُ الْحَسَنِ يَا سَلَمِيَ وَإِنْ .. الخ

(٥٠) قال شارج الباب « وإنما يلحق حيث أريد ترك الوقف ووصل آخر البيت الأول بأول البيت الثاني » .

(٥١) ديوانه ص ١٥٤ .

(٥٢) ديوانه .

(٥٣) أنظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك للمرادي

ص ٢٩ .

(٥٤) التصریح على التوضیح ٣٧/١

(٥٥) مر الحديث عنه ص

(٥٦) أنظر ص ٨٠ وما بعدها .

(٥٧) أنظر ص ٨٤ .

ومعنى الآيات (٢٩/ب) الثلاثة (٥٨) :

أما الأول منها فالالف واللام في العم بدل من المضاف إليه تقديره بنات عمي . وجواب الشرط في النسط الأول مذوف ، وفي الثاني النسط والجزاء جمبا . والمعنى : قالت بنات عمي يا سلمي ، أترضبن به وإن كان هذا البعل فتيرا معدما قالت : رضيت به وإن كان فتيرا معدما . وأما الثانية منها فالواو فيه وأو رب و القاتم وكذلك القاتن : المكان المظلم الغير من القاتم وهو الغبار ، وهو صفة لموصوف (٥٩) مذوف كما قال العيني ، والتقدير : رب مهمة قاتم الأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ، وهو ما بعد من أطراف المفازة والخاوي بالمعجمة الخالى من خوى البيت من الساكن ، والبطن من الطعام اذا خلا . والمخترق . الممر (١/٣٠) الواسع المتخلل (٦٠) للرياح ، لأن المار بخترقه وهو مفتعل من الخرّق وهي المفازة الواسعة . تخرّق فيها الرياح . وجواب رب مذوف . وهو قطعته او (جبتنا) (٦١) او نحو ذلك ، وأما الثالث وهو بيت امرئ القيس فقوله : أحار بن عمر و بكسر راء حار . مرخم حارث و خمرن بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم من (الخمر) (٦٢) بفتحتين . وهو كل ما سترك من بناء او شجر . ومنه

(٥٨) في « ب » الثالث بدون تاء ، وكلتاها صواب ، قال الخضرى فى حاشيه على شرح ابن عقيل . « فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جاز إجراؤها وتركها ، كما لو حذف ، تقول : مسائل تسع ورجال تسعه ، وبالعكس » حاشة الخضرى ١٣٥/٢ .

(٥٩) والتقدير رب مكان قاتم فحذف المكان وهو الموصوف وأقام الصفة مقامه وهي المخترق .

(٦٠) المتخلل : اسم مكان من تخل ، اي مكان تخل الرياح .

(٦١) من جاب : يجوب . ويحجب البلاد يسیر فيها ويتجول وجواب وجواباً بمعنى .

(٦٢) في (ب) الخمرة والصواب . خمر بفتح الخاء والميم . ومن سواهد التحو فـ تابع المنادى قوله :

الخمر الذى «ستر العقل» . وما يأتى رن (٦٣) فاعل بعدي ، و «ما» مصدرية ، والتقدير : ويعدو على الرجل انتماره أمرا ليس برشيد ، لأنه إذا انتمر أمرا ليس برشيد فكانه يعدو عليه فيهلكه . و «الواو» قال العينى (٦٤) - رحمة الله - . تصلح للاستئصال وللتعميل على معنى لام التعليل علىرأى (٣١/ب) من أثبتت هذا (٦٥) ، فيكون المعنى : يا حارث عمرو ، كأنى خامنى داء لاجل عدوان الانتمار . فإن الانتمار ليس برشيد .

وان تكون زائدة على رأى الأخفنس والковفين (٦٦) .

والشاهد فى يأتى من حيث اتصل التنوبن الغالى بآخره .

ولكن هذا آخر ما قصدنا إيراده ابضاحا لأقسام التنوبن وجمعها لما تفرق من كلام النحويين ، وعلى الله نتوكل ، وبه نستعين ، وهو خير موفق ومعين .

ألا يا زيد والضحاك سيرا
فقد جاوزتما خمراً الطريق

(٦٣) من هنا تنقص نسخة (ج) المودعة بمكتبة الرياض . والناقص قدر صفحة أو أقل .

(٦٤) حاسية الصبان على شرح الأشمونى ٣٢/٢ .

(١٥) المرجع السابق .

(٦٦) الاتصال فى مسائل الخلاف . أنظر المسألة الرابعة والستين ، ذكر فيها ابن البارى أن البصريين لا يجوزون أن تكون الواو زائدة ، وأجاز ذلك الكوفيون ، والأعشش والمبرد وأبن برهان من البصريين .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآلـه
وصحبه (٦٧) .

(٦٧) في (ب) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
ـ ملبياً كبيراً والحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين وعلى الكل
ـ اجمعين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وحسينا الله ونعم
ـ الوركيل .

وفي نهاية نسخة (١) وهي النسخة التي اتخذتها أصلاً ما نصه
ـ « قوبلت هذه النسخة على مؤلفها . كاتب الاحرف الفقير محمد بن أبي
ـ الطـف . لطف الله به » وبعدها « قوبلت حسب الطائفة والامكان . الفقر
ـ محمد بن محمد بن عمران » .. وتحت هذا الكلام .. « الفقر
ـ احمد بن نصر » .

أهم المصادر والمراجع

- * الأشيهاء والنظائر للسيوطى حيدر أباد ١٣٥٩ م .
- * الأعلام للزركلا الطبعة الثانية .
- * ارتضاف الضرب من لسان العرب تحقيق مصطفى النحاس - مكتبة المانجى - القاهرة .
- * الأمالى النحوية لابن الحاجب تحقيق هادى حسن محمود - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الاولى - بيروت ١٩٨٥ .
- * الإنصال فى مسائل الخلاف - تحقيق محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعاده - الطبعة الثالثة - القاهرة - بدون تاريخ .
- * الإيضاح (شرح المفصل) لابن الحاجب - تتحقق الدكتور موسى بنای العليلى - مطبعة العانى - بغداد ١٩٨٢ .
- * الإيضاح فى علل النحو للزجاجى - تحقيق الدكتور مازن المارك - الطبعة الرابعة - دار النفائس - بيروت ١٩٨٢ .
- * البحر المحيط لأبى حيان - الطبعة الدايمية - دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٨٣ .
- * البرندة للسيوطى - الطبعة الاولى بمطبعة السادة بالقاهرة ١٣٢٦ م .
- * تاريخ الأدب العربى لبروكلمان . نقله الى العربية دكتور رمضان عبد القواپ راجع الترجمة السيد يعقوب بكر - الطبعة الثانية - دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٧ .
- * التبيين عن مذاهب النحويين الكوفيين والبصرىين . لأبى البقاء العكجرى - تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العبيمن . دار الغرب الإسلامى - بيروت لبنان .
- * تذكرة النحاة لأبى حيان - تحقيق الدكتور عريف عبد الرحمن - نشر بدعم من جامعة اليرموك - مؤسسة الرسالة ١٩٨٦ م .

- * توضیح المقاصد والمسالک بشرح الفیة ابن مالک للممرادی شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان الطبعة الثانية — مكتبة الذلبات الازهرية — القاهرة .
- * الجنی الدانی فی حروف المعانی — تحقيق عوض موسی جهاوی — رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم — جامعة القاهرة .
- * حاشیة الشیخ أبو النجا علی شرح الشیخ خالد الأزهري علی متن الجرومیة — الطبعة الاولی — بمطبعة الجمالیة بمصر ١٣٢٩ هـ .
- * حاشیة القسیم حسن العطار علی شرح الأزهري لخالد الأزهري — الطبعة الاولی — مطبعة شرف موسی — القاهرة ١٢٩٨ هـ .
- * حاشیة الصبان علی شرح الأشمونی علی الفیة ابن مالک — دار احیاء الكتب العربية . عیسیٰ البابی الحلبی — بدون تاريخ .
- * حاشیة الخضری علی شرح ابن عقیل للفیة ابن مالک . لم یذكر الناشر ولا التاريخ .
- * الدرر الكامنة للعسقلانی — دار الجیل — بيروت — بدون تاريخ .
- * دیوان الأحوص الانصاری — تحقيق ابراهیم السامرانی — مطبعة النعمان بالنجف الاشرف ١٣٨٩ هـ .
- * دیوان جریر الصاوی — مصر ١٣٥٣ هـ .
- * دیوان رؤیة جمع ولیم بن الورد لیبیسک ١٩٠٣ م .
- * دیوان العجاج بعنایة ولیم بن الورد لیبیسک ١٩٠٣ م .
- * دیوان امریء القيس — تحقيق محمد أبو الفضل ابراهیم — الطبعة الاولی — دار المعارف — القاهرة ١٩٥٨ م .
- * دیوان النابغة الزبینی — تحقيق محمد أبو الفضل ابراهیم — دار اعارف بمصر ١٩٧٧ م .

- * رصف المباني في شرح حروف المعانى للمالقى . تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٧٥ م .
- * شرح الأزهري لخالد الأزهري على هامش حاشية حسن العطار - الطبعة الأولى - مطبعة شرف موسى ١٢٩٨ هـ .
- * شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق دكتور عبد الرحمن السيد - الطبعة الأولى - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٤ م .
- * شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري - عيسى البابى الحلبي بدون تاريخ .
- * شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - تحقيق دكتور عبد الحميد - دار الجيل - بيروت - بدون تاريخ .
- * شرح نواهد الألفية للعينى بهامش حاشية الصبان على شرح الأشمونى للالفية .
- * شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابى بكر محمد بن القاسم الكبارى - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف - الطبعة الرابعة ١٩٨٠ .
- * شرح القصائد العشر للإمام الخطيب أبى زكريا التبريزى عنيد بتصحيحها وضبطها وتعليق عليها للمرة الثانية ١٣٥٢ إداررة الطبعاعة الميرية .
- * شرح الكافية لرضى الدين محمد بن الحسن الاستربادى - دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية ١٩٧٩ .
- * شرح الباب لعبد الله بن محمد بن الحسيني - مخطوط بمكتبة البلدية بالاسكندرية .
- * شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتباوى بالقاهرة - بدون تاريخ .
- * الصحاح للجوهرى . تحقيق أحمد عبد الغفور ، دار الكتاب العربي بمصر ١٣٧٧ هـ .

- * ضرائر الشعر لابن عصفور . تحقيق السيد ابراهيم - الطبعة الأولى . دار الاندلس للطباعة والنشر ١٩٨٠ .
- * الضوء اللماع لأهل القرن التاسع للسخاوي - مكتبة القدسى - القاهرة ١٣٥٥ هـ .
- * ظاهرة التنوين فى اللغة العربية للدكتور عوض مرسي جهاوى - نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ودار الرفاعى بالرياض ١٩٨٢ هـ .
- * ظاهرة التنوين فى اللغة العربية لاحمد عبد العزيز عمرو بكلية الاداب جامعة الاسكندرية رسالة ماجستير ١٩٧٨ هـ .
- * القاموس المحيط لحب الدين الفيروزبادى - الطبعة الثالثة - ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م .
- * ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج - تحقيق هدى محمود قراءة - نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- * مجموعة النافية فى فنى الصرف والخط - طبعة عالم الكتب - بيروت .
- * المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية للدكتور على عبود الساھى - جامعة بغداد - الطبعة الأولى - بغداد ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- * معانى القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة تحقيق الدكتور فائز فارس - الطبعة الأولى - المطبعة العصرية بالكويت ١٩٧٩ م .
- * المقتضب - تحقيق عبد الخالق محمد عصبيه - نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٩٩ م .
- * مغني البيب لابن هشام الانصارى - دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي - بالقاهرة - بدون تاريخ .
- * النون وأحوالها فى اللغة العربية للدكتور صبحى عبد الحميد - مطبعة الکمانة - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- * همع الهوامع للسيوطى - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - بدون تاريخ .

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

٣

مقدمة

القسم الأول

٥	قسم الدراسة
٧	المؤلف
٩	وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
١٢	منهج الكتاب
١٢	مصادر الكتاب
١٦	دراسات في حروف النون والتنوين
١٦	النون وأحوالها في لغة العرب
٢٤	رسالتان في ظاهرة التنوين
٢٤	الرسالة الأولى
٢٤	الرسالة الأولى
٢٦	الرسالة الثانية
٢٨	موازنة بين الرسائلتين
٣٠	قيمة الكتاب (الموضع المبين)
٣٢	توقيق الكتاب
٣٤	بحوث في مسائل التنوين
٣٦	قسم التحقيق
٣٧	مقدمة المصنف
٣٨	الفرق بين النون والتنوين
٣٩	تعريف التنوين

الصفحة

الموضوع

٤٥

أقسام التنوين

القسم الأول

٥١

وهو ما نحاول الدلالة على الاسمية

الأنواع الأولى من القسم الأول

٥١

تنوين التمكين

٥٣

تنوين التكير

٥٤

تنوين المقابلة

٥٧

تنوين العوض

الأنواع الأخرى من القسم الأول

٦٧

تنوين الاضطرار

٦٨

تنوين الزيادة

٧٠

تنوين المهموز

٧٠

تنوين الحكاية

القسم الثاني

٧١

وهو ما نحاول به الدلالة على الاسمية

٧٤

تنوين الترجم

٨٢

التنوين الفحالي

٩١

اهم المراجع والمصادر

٩٧

فهرس الموضوعات

رقم الإيداع : ١٩٨٨ / ٥٧٢٠

مؤسسة البشارة للطباعة

٦ شارع الشيخ البرماوى - حدائق القبة - القاهرة

كتاب المرضع والمناجاة
لأقسام النسب

العام العام العلا الجلة

كتاب الأسلام معيتي

الشيخ محمد بن عبد الله

طب الثانى

المطبعة

ورفع

تدبر

واعلا

ستان

سهر

وال

نادرها خط المؤلف

نسخة مكتبة تيمور

من ثبت هذا في كون العين يحارث بن عمر
 كايف خارج في ذلك عدوان الافتخار
 فإنه الاتهام بأمرليس برشيد وإن يكن زلة
 في رأي الأقواء على كونه والشاهد
 في سياق مرتكب حيث إنها الشفاعة لا ينبع بالغير
 دليل كون هذا الخلاق منه تأثيراً أو صاحباً
 لانتشار الشفاعة وجعلها شرقة من الأمر
 النبوة وهي أسلوب كل ديد تستعين به
 فهو خير موقف وسبعين / وأكده حديث عائلاً عاصي الله العظيم

المخرج على
 الأقواء
 العادي
 المقابل
 العودة

الواضح أوصى بالكتاب للشيوخ
الشيخ الإمام العلامة

جعفر الحكيم
عنده



نسخة مكتبة الأزهر

لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَالُهُ إِنْ كَانَ مُهْمَلاً
وَصَدَقَتْ فِي حِشْرٍ صَحْبُهُ أَذْيَ
لِلزِّمَنِ الْيَنِيدِ فِي الْوَرَقِ زَالَ
وَنَجَّوْيَاتِ اشْبَرَتْ عَدَا
يَكْلُمُوكَيَ النَّاسُ فِي الْأَعْتَارِ
وَالْمَعْضُ يَخْفِي الْبَيْنَ دَلَالَاتِنَ الشَّرَائِنِ
لِتَابِتِ السَّعْيَ الْأَلَامِ الشَّسْ مُحَمَّدَ
لِتَسْهِيْدِ مَنْ سَهَدَتْ لِيَنِ الْمَطْهَرَ
الْمَقْدِسَ أَنْ تَغْيِي
لِتَعْتَدَ أَنَّهُ نَاهِيَ
كَانَ طَائِيْ مَنْ جَوَلَنَا أَمْنَى إِذَا رَأَيْ
إِنْ حَرَمَ حَلْوَسَ حَلَامَ
شَاعِرُ أَوْ قَدَ الطَّبَحَ الدَّكَالَمَ
أَقْتَلَهُ بِحَنْدَلِيْمَ حَرَجَتْهُ مِنْ خَرَاطَادَكَادَ
لِتَهَبَّتِ الْزَّيْنَ الْجَاجِيَ
أَعْوَلَ شَيْبَهُ لِتَاجِسِرِ الرَّشَادِرَفَ
شَرَاجَ بِقَلْرَعَةِ مَا قَلَّتْ زَيْمَتَ
لَتَسْبَتَ وَسِنَارَ طَارَ
شَوْقَ الْيَهِ وَشَدَرِيَّ لَهُ
كَتَبَتْ لَعَنِيْنَاتِ دَارَهُ
شَفَعِيَ الْيَهِ سَعْمَرَنِيَّ بَهُ
كَتَبَتْ وَدَالَاتِ حَارِلَ كَلَّا خَبِرَاهَا لَكِي سَبِيلَهُمَّ أَخْنَدَ
وَعَابِي وَسَمِيَّ حَدَائِيَّ لَهُ
سَلَكَتْ عَلَمَا حَسَيْيَ لَهُ
فَدَرِيَّ عَلَيْهِ وَدَارِيَّ لَهُ
لَاقْتَلَوْنَ لَعَادَلَ أَوْعَادَرَ حَارِكَرَ فِي السَّرَا وَالْفَرَا
خَلَرَ حَمَّهَ الْمَرَجِينَ حَرَافَقَهُ مَنْ الْعَلَيْشِلَ مَلَائِشَهَ الْعَدَادَهُ
لَسْجَيَهَ مَلَكِيَّةَ جَامِعَهَ الرَّيَاهَنَ

كتب أخرى من عمل المؤلف :

١ - مفتاح الإعراب لـ محمد بن على المحاكي التبصري - دراسة وتحقيق

٢ - تدبیث التذکیر فی التأثیث والتذکیر - منظومة الامام عمر بن ابراهيم الجعفری - شرح وتحقيق .

٣ - شرح المصطلح النحوی ورأی فی ظاهرة الجزم فی العربية .

٤ - الدر النضید لـ محمد بن واصل فی العروض والقافية - دراسة وتحقيق .

٥ - دراسات فی موسيقى الشعر العربي .

يطلب من :

مكتبة المصفا

٣٤ شارع عبد الخالق ثروت : ٣٩٢٩١٩٨

مكتبة المجلد العربي

الازهر ت : ٩١٢٥٢٤